جامعة محمد خيضـــــر بســـكرة
كليــة الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

تأثير السياسة المالية على القطاع الفلاحي في الجزائر

- دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة -

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية

تخصص: سياسات عامة وإدارة محلية

إعداد الطالب: إشراف الأستاذ:

* توفيق قسمية * قط سمير

الاسم واللقب	الدرجة العلمية	الصفة
الأستاذ المشرف		مشرفا ومقررا

العام الجامعي: 2015 / 2016

الإهداء

بسم الله، اللهم لك الحمد ولك الشكر كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك والصلاة والسلام على خير عباد الله محمد المبعوث رحمة للعالمين أما بعد:

إذا كان لي من نفيس أهديه لأغلى إنسانة عندي أمي حفظها الله بكل نفيس فان الكتاب أغلى ما يهدى فلها أقدم هذا الجهد ، إلـــى من كان حبه واهتمامه قوام عزيمتي إلى أبي الغالي حفظه الله، و أي إهداء لا يوفيه حقه..إلى إخوتي وأخواتي على دعمهم وتحفيزهم المتواصل .

إلـــى الأستاذ المشرف .

إلـــى كل زملائي.

إلـــى كل طلبة وأساتذة كلية العلوم السياسية بجامعة محمد خيضر- بسكرة -

شكر و تقـدير

قال الله تعالى : (**ربي أوزعني أن أشكر نعمتك التي أنعمت علي وعلى والدي وأن أعمل صالحا ترضاه وأدخلني برحمتك في عبادك الصالحين**) النمل : 19

عرفانا بالجميل أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى أستاذي الفاضل : قط سمير على تكرمه بالإشراف على هذه المذكرة ، وعلى ما أحاطتني به من اهتمام طوال مساري في سنتي الماستر .

كما أتقدم بأسمى عبارات الشكر والتقدير والعرفان لكل أساتذتي بقسم العلوم السياسية على ما جادوا به .

أخيرا أشكر كل من ساعدني من قريب أو بعيد في انجاز هذا العمل ، وكل من شاركوني فلسفة السّمو والتألق في الحياة وينتظرون منّي المزيد.

الطالب: توفيق قسمية

ملخص الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير السياسة المالية على القطاع الفلاحي في ظل التطورات التي تشهدها البلاد، والتطرق إلى واقع كل من المتغيرين، ولتحقيق ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي وإبراز ماهية السياسة المالية والقطاع الفلاحي مع تقديم أهمية كل منهما بالجزائر.

ولإجراء الجانب الميداني قصدنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة – للتعرف على البرامج المسطرة مستعينين بمنهج دراسة حالة، ولجمع معلومات دقيقة عن هذا الموضوع أجريت مقابلة مع بعض المسئولين داخل بنك البدر وعليه قد تم التوصل إلى ما يلي:

- معرفة عمل الوكالة ميدان البحث.
- التعرف على السياسة المالية والقطاع الفلاحي كمفهوم وكواقع بالجزائر.
- التوصل إلى معرفة تأثير بنك الفلاحة والتنمية الريفية على القطاع الفلاحي في الجزائر من خلال منح القروض للفلاحين.

الكلمات المفتاحية :

السياسة المالية, القطاع الفلاحي, التمويل, بنك البدر.

This Study Aims to Identify the Effect of the fiscal Policy on the Agricultural Sector, in the Light of the developments in the country, and to address the Fact of each of the Variables, to Achieve This We Used the descriptive and Analytical Approach to Highlight the Identity of the Fiscal Policy and the Agricultural Sector and Showing the Importance of Each In Algeria

In order to build up the Practical side of this study we headed to the bank of agriculture and rural development –Biskra Agency- to identify the planned programs using case study approach, to gather the exact data needed we held an interview with some responsible in the BADR Bank and we found the following:

- The Role and importance of this agency
- Identify the fiscal policy and the agricultural sector as a Concept and as a reality in Algeria
- Identify the effect of the bank of agricultural and rural development on the agricultural sector in Algeria While Allowing Farmers to take Loans

Key Words:

Fiscal Policy, Agricultural Sector, Funding, BADR Bank

مقدمة

مقدمة

تطمح الجزائر على غرار جميع الدول إلى تحقيق نمو اقتصادي يؤهلها إلى الاندماج في الاقتصاد العالمي، ولكن هذا الطموح كان بالاعتماد على نشاط تصديري موحد، فصادرات النفط كانت تحقق أكبر نسبة دخل للدولة، والذي كان يتحدد سعره وكميته إلى حد كبير بعوامل خارجية، مما جعل الاقتصاد الجزائري سريع التأثر بالتقلبات التي تحدث في أسواق النفط أو باعتبار الجزائر ترتكز على تصدير هذا النوع من الثروات، ونظرا للتذبذب الذي عرفته أسعار النفط في الأسواق الدولية ابتداء من 1986 أدى إلى انخفاض الصادرات، وبالتالي إعاقة الحركة التنموية، كل هذا أرغم الدولة في إعادة النظر في إيجاد والبحث عن موارد بديلة لقطاع المحروقات، تكون كقطاعات دائمة وليست زائلة، وتساهم في تنويع الاقتصاد الجزائري.

أهمية الدراسة

– تكمن أهمية الدراسة في كونها تتعرض لأحد أهم المواضيع الحساسة والمهمة على مستوى الاقتصاد.

– كونها أيضا أكثر المواضيع تداولا ونقاشا في الآونة الأخيرة بين الباحثين والمفكرين الاقتصاديين وصناع السياسة.

– تذبذب أسعار البترول مما أدى إلى حدوث خلل في الاقتصاد الدولي عامة والجزائر خاصة.

أسباب الدراسة

مما لا شك فيه أن كل موضوع يحتوي على مبررات عديدة تكون بمثابة الحافز الذي يشجع على دراسته دون غيره من المواضيع ويمكن تقسيمها إلى:

- الأسباب الذاتية

- الميل إلى البحث في مثل هذه المواضيع ذات الطابع الاقتصادي.

- الرغبة في إعطاء نظرة على الاقتصاد الجزائري في ظل تراجع أسعار البترول.

- الأسباب الموضوعية

- كونها القضية الراهنة التي يعيشها المجتمع الجزائري.

- الكشف عن البدائل المقترحة لقطاع المحروقات.

أهداف الدراسة

- الهدف من وراء القيام بهذه الدراسة سنحاول أن نتعرف على الدور الأكثر إثارة للصراعات على المستوى الدولي وهي الثروة النفطية , حيث سنتطرق إلى أهمية هذه الثروة في الاقتصاد الجزائري وأثر تراجع أسعارها والاستراتجيات البديلة للطاقة النفطية.

- محاولة الوقوف على أهم المحطات التي مر بها الاقتصاد الجزائري.

- معرفة دور كل من الزراعة والسياحة والطاقات المتجددة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تغطية الفجوات التي أحدثها تراجع أسعار البترول.

إشكالية الدراسة

بعد الإطلاع على الإطار العام للدراسة وأهمية القيام بها والوقوف على الأهداف المنتظرة منها، نصل إلى إبراز معالم إشكالية الدراسة المتمثلة في السؤال الرئيسي التالي:

إلى أي حد تأثر الاقتصاد الجزائري بتراجع أسعار النفط، وما هي البدائل الكفيلة بتنويعه ؟

لمعالجة وتحليل هذه الإشكالية، وبغية الوصول إلى معرفة أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الجزائري، وكذا صياغة الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على مستوى الاقتصاد الجزائري خاصة بعد تصويب هذه المادة نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1- هل الاقتصاد الجزائري قائم على قطاع المحروقات ؟

2- ما أهم الإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات في الجزائر؟

3- كيف يساهم القطاع الزراعي كبديل استراتيجي للمحروقات في تنويع الاقتصاد الجزائري؟

وللإجابة على هذه الإشكاليات تم وضع الفرضيات التالية:

1-كلما كان هناك تذبذب في أسعار النفط كلما انعكس ذلك على الإقتصاد الوطني.

2-كلما أولت الحكومة الجزائرية العناية بالبدائل الإقتصادية كلما أدى ذلك إلى تطور وتنوع وتنمية الإقتصاد الوطني

3- مستقبل الاقتصاد الجزائري مرهون بالاعتماد على القطاع الزراعي.

المنهج المتبع في الدراسة

حتى نعطي الموضوع محل الدراسة حقه من التحليل والتدقيق ونسلط الضوء على مكوناته، ارتأينا اتباع المنهج الوصفي التحليلي باعتباره المنهج المناسب لعرض محتويات هذه الدراسة.

أدبيات الدراسة

إن الدراسات حول بدائل تنويع الاقتصاد الجزائري قليلة نذكر منها:

– قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد التنمية للباحث عيسى مقليد، جامعة الحاج لخضر باتنة، للسنة الجامعية 2007–2008، حيث تعرض الباحث إلى قطاع المحروقات الجزائري من حيث الناتج والأهمية إضافة إلى خصائص الاقتصاد الجزائري ومدى اعتماده على قطاع المحروقات كما تعرض في الأخير إلى الطاقات البديلة الممكنة وأهمية التعاون الدولي في مجال الطاقة.

– أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات– دراسة حالة الجزائر– مذكرة للباحث وحيد خيرالدين، جامعة محمد خيضر بسكرة، للسنة الجامعية 2012–2013، الذي تعرض في الفصل الأول إلى مدخل عام لاقتصاديات النفط متناولا في ذلك ماهية الثروة النفطية وأهمية القطاع النفطي في الاقتصاد الدولي، وفي الفصل الثاني الذي يحمل عنوان السوق النفطية والإستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات على المستوى الدولي، حيث تناول الطاقات المتجددة كبديل من حيث تحديد أهميتها ومعوقات تطورها.

أما في الفصل الثالث فخصصه لدور شركة سونا طراك بصفتها قائد لعملية التنمية قطاع المحروقات مخصصا في ذلك المبحث الثاني والثالث للسياحة والزراعة كبدائل إستراتيجية لقطاع المحروقات.

التصميم الهيكلي للدراسة

للإحاطة بإشكالية الدراسة ولتحقيق الأهداف المرجوة منها قمنا بتقسيم العمل إلى ثلاثة فصول وخاتمة.

– الفصل الأول تحت عنوان مدخل حول واقع الاقتصاد الجزائري حيث تطرقنا في هذا الفصل إلى ماهية الثروة النفطية ومكانتها في الاقتصاد الجزائري مبرزين واقع القطاع النفطي في الجزائر وتداعيات انخفاض أسعار النفط كما بينا سياسة الإنعاش الاقتصادي التي تبنتها الدولة.

– وفي الفصل الثاني الذي يحمل عنوان آليات الخروج من الأزمة النفطية وفقا لبدائل الاقتصادية وتعرضنا من خلاله إلى الطاقات المتجددة وديناميكية تفعيل النمو الاقتصادي في الجزائر من حيث مفهوم الطاقة المتجددة واستخداماتها والانعكاسات الاقتصادية للطاقة المتجددة، كما تطرقنا إلى القطاع السياحي كبديل استراتيجي للاقتصاد الجزائري مبينين واقع قطاع السياحة في الجزائر وإستراتيجية تنمية هذا القطاع ثم وصلنا إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأهميتها في الاقتصاد الجزائري.

– أما الفصل الثالث الذي يحمل عنوان الزراعة كبديل استراتيجي للاقتصاد الجزائري فقد قمنا بعرض أهمية القطاع الزراعي ومساهمته في التنمية، كما تعرضنا لبعض المشاكل التي تواجه هذا القطاع والحلول الممكنة لتجاوز هذه المشاكل.

صعوبات الدراسة

من أهم الصعوبات التي تواجهنا في دراستنا هذه نذكر:

– قلة المراجع في المجال النفطي وصعوبة الحصول عليها.

– التناقض والتضارب في المعلومات والإحصائيات (الأرقام، النسب المئوية و.....غيرها) في مختلف المجالات مما يؤثر سلبا على الدراسة.

– عدم وجود معلومات ثابتة على الحالة الراهنة.

الفصل الأول

الاطار المفاهيمي للدراسة

تمهيد

حضي موضوع السياسة المالية والقطاع الفلاحي باهتمام كبير من قبل الباحثين والدارسين في مجالا العلوم الاقتصادية والسياسية لما له من الأثر بالغ في نمو وتطور اقتصاد البلاد ، فلا يمكن للدولة أن تستثمر في أي قطاع ما لم تنتهج سياسة ادعمه ،خاصة وان تعلق الأمر بالقطاع الفلاحي ، كون هذا الأخير يتصدر المراتب الأولى في التنمية الاقتصادية للدولة الجزائرية .

وفي هذا الفصل نسلط الضوء على السياسة المالية والقطاع الفلاحي مع إبراز أهم النقاط المرتبطة بكل عنصر من خلال دراسة المباحث الآتية :

في المبحث الأول نتناول ماهية السياسة المالية ، أنواع السياسة المالية ، أهداف وأدوات السياسة المالية .

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

سنتناول في هذا المبحث مدخلا عاما عن السياسة المالية حيث ندرس تعريفها وأهم الأهداف والخصائص التي تميزها، بما في ذلك الأدوات التي تستخدمها في مجال عملها.

المطلب الأول: تعريف السياسة المالية

قبل التطرق لتحليل مفهوم السياسة المالية لا بد من تجزئة المصطلح إلى قسمين: السياسة والمالية.

أولا: السياسة: يعرف المعجم العلمي الفرنسي السياسة على أنها: معرفة كل ماله علاقة بفن حكم الدولة وتسيير دقة علاقتها الخارجية كما وأن تلك الكلمة تطلق كذلك على الشؤون العامة والأحداث السياسية والتحديث في تلك الشؤون والأحداث.[1]

ويعرفها عالم السياسة الأمريكي دافيد ايستون D.ESTON على أنها: عملية تخصيص سلطوي للقيم، وبغض النظر عن العبارة أراد ايستون أن يوضح أن السياسة تشمل مجمل الأنشطة التي تتجلى من خلالها سلطة الدولة أو الحكومة كرد فعل أو كاستجابة للضغوط الواقعة عليها من جانب الفئات والجماعات المختلفة والمتصارعة.[2]

[1] عامر مصباح، العلوم السياسة والعلاقات الدولية، (الجزائر: المكتبة الجزائرية بود واو) ،2005.ص 102.

[2] حسن نافعة، مبادئ العلوم السياسية. (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية)، 2002، ص15.

ويعرف معجم ليتره السياسة عام 1870 بقوله: السياسة علم حكم الدولة، وعرفها معجم روبير 1962 بقوله: السياسة فن حكم المجتمعات الإنسانية، يختلف التعريفان في نقطة، فالأول: يعد السياسة علما، والثاني يعدها فنّا.[3]

وكما جاء في تعريف shooter oxford English علم السياسة، علم الحكم وفنه، والعلم الذي يتعامل مع شكل الدولة وإدارتها طبقا للقوانين فضلا عن تنظيم علاقتها بالدول الأخرى.[4]

ويمكن إعطاء تعريف إجرائي للسياسة بأنها: إدارة شؤون المواطنين ومدى فنهم في الاشتراك في الحكم عن طريق المشاركة السياسية في صناعة القرار.

ولدراسة علم السياسة وعلاقته بالعلوم الأخرى، مادام موضوع دراستنا له علاقة بعلم الاقتصاد نقتصر دراسة العلاقة بين علم السياسة وعلم الاقتصاد وتوضيح العلاقة بينهما وليس ادل على وجود هذه الصلة من الاقتصاد ظل حتى القرن التاسع عشر يدرس تحت مسمى: الاقتصاد السياسي، ولا يزال بهذا الاسم في الجامعات الكبرى، أي جانب كبير من جوانب النشاط الاقتصادي متعلق بإنتاج وتوزيع السلع والخدمات، لا يمكن فهمه فهما حقيقيا إلا في إطار فهم علاقات وموازنات القوى بين الشركاء الاجتماعيين وهو أساس علم السياسة، من ناحية أخرى فقد أدى تطور علم الاقتصاد كعلم مستقل، أي تطور مناهجه وأدواته، بحيث استفاد منها علم السياسة.[5]

---

[3] موريس دي فرجيه، مدخل الى علم السياسة، تر: جمال الاتاسي وسامي ألدروبي، (بيروت: المركز الثقافي العربي)، 2009، ص13-15.

[4] ستيفن دي تانسي، علم السياسة الأسس، تر: رشا جمال، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر)، 2012، ص34.

[5] حسن نافعة، **مرجع سابق**، ص 37.

ثانيا: تعريف المالية العامة

إن مفهوم المالية العامة له جوانب تاريخية واقتصادية وسياسية إلا انه يشتمل شقين في الفكر التقليدي والحديث.

تعرف المالية في الفكر التقليدي على أنها: ذات مفهوم ضيق وعلاقته بالاقتصاد والمجالات الاجتماعية والسياسية ضعيف، بمعنى أن واجبات الدولة ووقائعها محصورة بمهام وان نفقاتها لا تخرج عن هذه الدائرة المحدودة وعليه فإن إيراداتها تتكون بقدر ضروري والذي يغطي حجم الإنفاق العام وهذا يوضح لنا أن دور الدولة ومهامها ووظائفها محدودة بمالها وإيراداتها، وبالمقابل دور المالية هو الأخر محدود لا يتجاوز ولا يخرج عن إطار أهداف الدولة ولا عن وظائفها المحدودة.

إما المالية العامة في الفكر الحديث أو المفهوم الحديث، فبعد ألازمة العالمية الكبرى عام 1929م فلم تعد المالية العامة كما كانت ذات طابع حيادي بل أصبح لها دور تدخلي وايجابي، بمعنى كلاهما مرتبط بدور الدولة المتدخلة.

1- أقسام المالية: تنقسم المالية إلى مالية عامة ومالية خاصة، بحيث تخضع المالية العامة لقواعد وأسس المالية الخاصة كما يلي:

1-2: من حيث الهدف أن هدف المالية العامة هو تحقيق المنفعة العامة ونشاطها يقع في دائرة المنفعة العامة، وهذا لإشباع أهداف الحاجات الجماعية الأساسية للمجتمع، بينما هدف المالية الخاصة هو تحقيق المنفعة الخاصة، أي أنها تسعى من خلال نشاطها الاقتصادي إلى تحقيق الربح إلى أقصى ما يمكن.

1-3: من حيث تحصيل الإيرادات: تتمتع الدولة بسلطة الالتزام والأمر بتحصيل إيراداتها الضريبية وغيرها، حيث تعتمد على وسائل الإجبار للحصول على أموالها، بينما المالية الخاصة تفتقد إلى هذا العنصر، إذ تحصل إيراداتها عن طريق الاختيار والتعاقد وبيع منتجاتها[6]

1-4: من حيث المسؤولية والرقابة: فالمالية العامة تتمتع بمسؤولية ورقابة أوسع لكونها تتعلق بأموال عامة تخص الصالح العام لهذا تكون الالتزام فيها دقيق والتصرف بأموالها على عكس المالية الخاصة، وفي الرقابة فإن الأموال العامة تخضع لرقابة سابقة وآنية ولاحقة، وتستند إلى عنصر السلطة عكس المالية الخاصة، التي تستند الى عنصر التعاقد.

2- خصائص المالية العامة: تتميز المالية العامة بمجموعة من الخصائص يمكن توضيح أبرزها فيما يلي:

- السعي لتحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي، لذلك سميت بالموازنة العامة.
- لها دور مهم في نشاط الدولة الاقتصادي واعتبار خطة ميزانية الدولة هي الخطة المالية.
- تعتبر أداة مهمة في الدولة المساهمة في تحقيق الأهداف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للدولة الحديثة.
- زيادة في توسيع مهام ووظائف الدولة نتيجة توسيع حجم الإنفاق والإيرادات.[7]

بعد التطرق لعنصري السياسة المالية العامة فإن حصيلة دمج هذين المفهومين يوجد لنا مصطلح السياسة المالية والتي تعرف في الفكر ألكنزي على أنها "حافظة النقود آو الخزانة".[8]

يمكن تقديم بعض التعاريف للسياسة المالية لمختلف الاتجاهات التالية:

---

[6] ستيفن دي تانسي ،**مرجع سابق**، ص ص 67-68.

[7] حسن نافعة، **مرجع سابق**، ص ص 31-32.

[8] داود سعد الله،" أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010"، رسالة الماجيستر، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، تخصص :التحليل الاقتصادي) ،2012،ص119.

- **الاتجاه الأول: السياسة المالية في التحليل الكلاسيكي.**

يعرف أصحاب هذا التوجه السياسة المالية على أنها سياسة محايدة لا يمكنها أن تحدث أي تغيير أو تعديل في الأوضاع والمراكز الاقتصادية القائمة

كما يوضح ذلك في الضرائب مثلا: لا يمكن أن تستخدم في تحقيق أية أهداف اقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى رفض مسألة اللجوء إلى القروض العامة، وفي نفس الوقت يرفضون مسألة العجز في الموازنة العامة، وذلك لان هذه الأخيرة تتطلب المزيد من الضرائب لسد العجز.

وتنحصر أسس السياسة المالية في الفكر التقليدي فيما يلي:

1- النفقات العامة تحدد الإيرادات العامة على أن النفقات هي التي توصل الإيرادات وتحدد حجمها وهذا ما يتطلب إليه الفكر التقليدي.

2- تقليص الميزانية إلى اقل حجم ممكن، اقل الميزانيات حجما أكثرها سلامة.[9]

الاتجاه الثاني: السياسة المالية في الفكر الوضعي

أصحاب هذا التوجه يرون ان السياسة المالية التي بموجبها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها لإنتاج آثار مرغوبة، وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والتوظيف.

بمعنى أن السياسة المالية تستخدم أدواتها من ضرائب ونفقات، والموازنة العامة في تنمية واستقرار الاقتصاد على عكس أنقاض الفكر التقليدي، بحيث تقوم أساليب السياسة المالية على

[9] عباس كاظم الدعمي، السياسات النقدية و المالية وأداء سوق الأوراق المالية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع)،2010، ص 7.

التأثير في جانب الموازنة وبالنسبة لهذا الاتجاه تقوم السياسة المالية على ثلاث عناصر رئيسية وهي الإيرادات العامة، النفقات العامة، والموازنة بين النفقات والإيرادات.[10]

الاتجاه الثالث: السياسة المالية في الفكر الإسلامي:

السياسة المالية من هذا المنظور هي الحرص الشديد على أموال المجتمع في كيفية تحصيلها وإنفاقها في مجالات التصحيحية، أو بعبارة أخرى يتم تعريف السياسة المالية من هذا الاتجاه على أنها مجموعة الإجراءات التي تنصب اهتمامها على دراسة النشاط المالي للدولة وما يتبع هذا النشاط من آثار سلبية لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي وتتضمن تكيف لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة ونوعي لأوجه هذا الإنفاق ومصادر هذه الإيرادات.[11]

الاتجاه الرابع: السياسة المالية في الفكر المعاصر:

مع التطور الذي طرأ على الدولة في المجال الاقتصادي، أصبح المعنى يضيق عن استيعاب الوظائف والمهام الجديدة التي أصبحت تؤديها الدول في حياة مجتمعاتها وعلى الأخص في مجالاتها الاقتصادية، حيث نلتمس اليوم وزنا متزايدا من الاقتصاد العام مقابل الاقتصاد الخاص.

إذ يرى أصحاب هذا المنظور أن السياسة المالية: هي دراسة النشاط المالي للاقتصاد العام بوحداته المختلفة ذات الطبيعة الاقتصادية والإدارية، وما يتبعه من آثار بالنسبة لمختلف قطاعات الاقتصاد القومي، وهي تتضمن فيما يتضمنه تكييف كما لحجم الإنفاق العام والإيرادات العامة

---

[10] محمد حلمي الطوابي، أثر السياسات المالية الشرعية: في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة دراسة مقارنة، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي)، 2007، ص8-9.

[11] رضا صاحب أبو حمد، أراء الإمام علي عليه السلام في السياسة المالية اضاءات السيرة، (العراق:جامعة الكوفة، كلية الدارة والاقتصاد)، (د.س.ن)، ص 68.

من جهة وتكيف نوعيا لأوجه الإنفاق ومصادر الإيرادات، بغية النهوض بالاقتصاد ورفع عجلة التنمية. [12]

المطلب الثاني: أنواع السياسة المالية.

1. السياسة المالية المتمثلة بالتمويل بالعجز: وتكون من خلال الفرق التالية

أ- التوسع في النفقات العامة: وتتمثل في زيادة الدولة من نفقاتها على المرافق الحزمية وعلى المشروعات العامة، كما تزيد من النفقات التحويلية كالزيادة في الإعانات على ذوي الدخول المحدودة أو العاطلين عن العمل أو الأطفال... الخ، وتأخذ هذه الإعانات الحكومية شكلا نقديا أو عينيا مثل الملابس، الحليب، خدمة الصحة...الخ. وهذا النوع من الدعم يزيد من مقدرة الأفراد على الإنفاق مما يؤدي بدوره إلى زيادة الاستثمار وزيادة العمالة.

ب- التسريع في سداد جزء من القروض العامة، حيث أن قيام الدولة بسداد قروضه قبل موعد الاستحقاق يدفع القوة الشرائية للمجتمع إلى الأمام، ويكون ذلك عن طريق إحلال النقود محل الأوراق المالية في صناديق البنوك، مما يزيد من الاحتياطي الندي لها ومقدرتها على التوسع في الائتمان المصرفي.

ت-تخفيض الإيرادات الضريبية: والهدف من وراء هذا التخفيض هو بعث قو شرائية جديدة في المجتمع، حيث يشير علماء المالية إلى أن تخفض الضرائب، وهذا يزيد من صافي الدخل الفردي والتالي زيادة الإنفاق الاستهلاكي.[13]

---

[12] هشام مصطفى الجمل، دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية: بين النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي)، 2007، ص 6.

[13] هشام مصطفى الجمل، **مرجع سابق**، ص 18.

وهذا بشرط أن ينفق هؤلاء الأشخاص الذين مسهم التخفيض بتلك الزيادة في افي الدخل على السلع الاستهلاكية والخدمات ولا يكتفوا بإضافتها إلى إراداتهم النقدية.

ومن هنا يتضح أن فعالية زيادة حجم الإنفاق العام أكثر فعالية من تخفيض الضرائب، لان مضاعفة الاستثمار في حالة زيادة الإنفاق يزيد عن حجم المضاعف في حالة تخفيض الضرائب.[14]

ث-السياسات المالية المتمثلة بالتمويل الفائض: يوجد عدة أساليب لتطبيق هذا النوع من السياسات المالية:

1- زيادة الإيرادات الضريبية: ويستعمل هذا الأسلوب خاص في أوقات التضخم الاقتصادي، حيث يهدف إلى امتصاص القوة الشرائية للأفراد، وقد لا يكون لهذا الأسلوب آثر إلا إذا انصب على تقليل الاستهلاك وهنا تقع في أثر سلبي آخر، حيث أن المتأثر هذه الزيادة في الإيرادات تكون فئة الدخل المتدني.

2- التوسع في إصدار القروض العامة: ويعني ذلك أن تقترض الحكومة من الجمهور عن طريق إصدار أوراق مالية وبيعها للجمهور، ويكون ذلك الاقتراض أما اختياريا أو إجباريا.

3- الحد من الائتمان المصرفي: ويكون ذلك عن طريق سياسة البنك المركزي المتمثلة في بيع الأوراق المالية في السوق المفتوحة، ورفع نسبة الاحتياطي، سعر إعادة التضخم، وكل هذا للتأثير على كمية النقود المعروضة وسعر الفائدة، وبالتالي التأثير على حجم الاستثمار. [15]

---

[14] يونس احمد البطريق، السياسات الدولية في المالية العامة،، (مصر :الدار البيضاء)1998، ص 36.

[15] عبد المنعم فوزي، المالية العامة والسياسات المالية، (بيروت لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر) ، 2000، ص 53.

المطلب الثالث: أهداف السياسة المالية.

للسياسة المالية كغيرها من السياسات عدة أهداف تسعى لتحقيقها نذكر منها:

أ. التوازن المالي:

ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض إلا للأغراض الإنتاجية، وأن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله بلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويتلاءم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

ب. التوازن الاقتصادي:

ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل، ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معا للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والعامة معا إلى أقصى حجم الإنتاج الأمثل

ت. التوازن الاجتماعي:

ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده، في حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد.

ث. التوازن العام:

وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي (نفقات الأفراد للاستهلاك والاستثمار، بالإضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني، ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من

الطرق من بينها الضرائب والقروض، والإعانات، والإعفاءات، والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

المطلب الرابع: أدوات السياسة المالية:

للسياسة المالية مجموعة من الأدوات تستخدمها من أجل تحقيق أهدافها وذلك من خلال بلوغ الأهداف بمختلف مستوياتها، وسنتطرق في هذا العنصر بتفصيل كل آداة من أدوات السياسة المالية والمتمثلة فيما يلي:[16]

أولا: النفقات العامة:

1-1: تعريف النفقات العامة: تعددت التعاريف الخاصة النفقات العامة كون أن هذا المفهوم عرف تطورات وتغيرات، وهذا تبعا لتطور دور الدولة نفسه، وما صاحبه ذلك من تطور لطبيعة وأهداف هذا النفاق، وقد جرى في كتب المالية العامة على تعريفها.

أ. تلك النفقة التي يقوم بإنفاقها من جهم عامة، بقصد تحقيق نفع عام.[17]

ب. تلك النفقة التي يقوم بإنفاقها من جهة معينة حيث تعتبر هذه الأخيرة أحد أشخاص القانون العام الذي قد تكون الدولة أو إحدى الهيئات والمؤسسات العامة ذات الشخصية المعنوية المستقلة.[18]

---

[16] اريا الله محمد "السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار: حالة الجزائر"، رسالة الماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي).2011 ، ص57

[17] السيد عبد المولى، المالية العامة، (القاهرة: دار الفكر العربي)، 1978، ص 57.

[18] سعيد عبد العزيز عثمان، اقتصاديات المشروعات العامة بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية) 2000، ص40.

-2: تصنيف النفقات العامة:

1.2.1: التصنيف الإداري: يعتبر هذا التبويب التقسيم الرئيسي في بيانات هيكل الميزانية ويتم بموجبه تصنيف الاعتمادات المخصصة في الميزانية العامة وفق للتنظيمات الحكومية المسئولة عن تنفيذها، أي النفقات تنسب الى الوزارات والإدارات العمومية التي تتولى تقديم الخدمات.

2.2.1: التصنيف الاقتصادي: يتم بموجب هذا التبويب الاعتمادات المخصصة في الميزانية تبعا للطبيعة الاقتصادية للنفقة، أي بهدف تحليل آثار العمليات الحكومية على الاقتصاد من اجل توفير المعلومات المفيدة في عملية صنع القرارات المتعلقة بتركيبة النشاط الاقتصادي

3.2.1: التصنيف الوظيفي: يتم بموجبه تصنيف الاعتمادات المخصصة لتأدية وظيفة رئيسية أو فرعية من وظائف الدولة، وهذا ما يوضح أن المعاير هنا هي نوع الخدمة او الوظيفة التي من أجلها تنفق الأموال.[19]

4.2.1: التصنيف الإقليمي: يتم بموجبه تصنيف الاعتمادات المخصصة في الميزانية وفقا للمناطق المستفيدة من النفقات حسب التقسيمات الجغرافية للدولة، ويفيد هذا التفسير في معرفة مقدار حصة كل إقليم أو ولاية من حجم الإنفاق العام.

ويعود هدف النفقة العامة إلى تحقيق المنفعة العامة على جميع المواطنين لأعلى فرد أو هيئة معينة مع حساب الآخرين.[20]

3.1: أقسام النفقات العامة: تنقسم إلى نفقات عادية ونفقات غير عادية وهي كالآتي:

1.3.1: النفقات العادية: هي نفقات عادية تتكرر كل سنة في الميزانية مثل:

---

[19] لعمارة جمال، أساسيات الموازنة العامة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع)، 2004، ص ص57-58.

[20] عربية معمري، "مراقبة تنفيذ الميزانية العمومية: دراسة حالة خزينة بلدية والقطاع الصحي لسيدي عقبة"، رسالة الماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، 2010، ص 11.

– المرتبات التي تتقاضاها عن الدولة شهريا.

– المعاشات: المبالغ التي تتقاضاها أسرة موظف بانتظام بعد وفاته، وذلك المبلغ التي يتقاضاه الموظف بعد تركه للخدمة مع توفر الشروط القانونية .

– الإعانات والمساعدات المالية الممنوحة من طرف الدولة للهيئات العمومية والجماعات المحلية.[21]

ثانيا: الإيرادات العامة.

1.2: تعريف الإيرادات العامة: هي الأموال التي تحصل عليها الحكومة، سواء بصفتها السيادية او من أنشطتها وأملاكها لتغطية الإنفاق العام، بغرض تحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وإدارية.

2.2: أنواع الإيرادات العامة:

1.2.2: إيرادات أملاك الدولة: هي كل ما تحصل عليه الدولة من إيرادات سواء كانت عامة او خاصة، بحيث العامة والمتمثلة في التموين العام، وهي الأموال التي تمتلكه الدولة ولا يمكن للأشخاص التصرف فيها، مثل: الطرق، الشواطئ، أما فيما يخص أملاك الدولة الخاصة والمتمثلة في أملاك الدولة التي تأولها لفئة خاصة بغرض تحقيق منفعة خاصة، كالأراضي التي تقوم الدولة ببيعها وتأجيرها.[22]

في حين تتمثل الإيرادات العامة فيما يلي:

---

[21] حسين مصطفى، المالية العامة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، 1992، ص11..

[22] سعاد سالكي،" دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة بعض دول المغرب العربي"، رسالة الماجستير (جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير تخصص: التسيير الدولي للمؤسسات)، 2011، ص22.

1- الضرائب: تعرف الضريبة على أنها استقطاع مال نقدي تفرضه السلطات على الأشخاص الطبيعيين والاعتباريين وفقا لقدراتهم التكليفية بطريقة نهائية وبلا مقابل، بقصد تغطية الأعباء العامة ولتحقيق تدخل الدولة وهي تصنف ضمن الإيرادات الضريبية.[23]

2- الرسوم: تعرف على أنها مبلغ نقدي يدفعه الفرد جبرا للدولة مقابل نفع خاص[24]، إذ تتميز بالصفة الإجبارية بحيث هناك خدمة معينة والأفراد مجبرين على الخدمة ودفع الرسوم.

3- القروض: وهو عقد تبرمه الدولة أو احدي هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى، تتعهد بموجبه على سداد أصل القروض وفوائده

ثالثا: مفهوم الموازنة العامة:

1.3: تعريف الموازنة العامة: هي نظام موحد يمثل البرنامج المالي لسنة مالية مقبلة ويعكس الخطة المالية التي هي جزء من الخطة الاقتصادية والاجتماعية العامة.[25]

2.3: خصائص الموازنة العامة: تعتبر الموازنة العامة عن وثيقة مالية ومحاسبية ما لها خصائصها التي تميزها عن غيرها من الوثائق التي تخلط بها وهي:

- وثيقة رسمية: لأنها تصدر من جهة رسمية هي الحكومة إذ تمثل اعتراف علنيا ومحددة من الحكومة.

- وثيقة تشريعية: برنامج أو عمل إداري.

---

[23] رنا ادبب منذر، "مفهوم الضريبة: تعريفها وأشكالها"، أطروحة دكتوراه (جامعة دمشق، كلية الهندسة المدنية، قسم: الهندسة والإنشاء)، 2006.ص 4-5.

[24] عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية)، 1996، ص136.

[25] عبد المطلب عبد الحميد، اقتصاديات المالية العامة، (القاهرة: دار الجامعة)، 2005، ص52.

– خطة مرنة تتميز بالمرونة الكافية التي تجعلها قادرة على مواجهة أي تغيير يحدث أثناء السنة المالية التي تغطيها مما يزيد من احتمال نجاحها في تحقيق الأهداف

– خطة سنوية: هي جزء من التخطيط المالي القصير الأجل للعمل الحكومي لمدة زمنية مقبلة تسمى السنة المالية.

– خطة شاملة: تغطي أثارها جميع النشاطات والمستويات التي تتضمن سير المجتمع والدولة خلال السنة المالية المحددة.

– خطة عمل مستقبلية: مستندة في ذلك على مجموعة تنبؤات وافتراضات واجتهادات تتداخل خلالها عدة معطيات.[26]

3.3 مراحل الموازنة العامة: ويمكن حصرها فيما يلي:

1–مرحلة التقدير: تعتمد هذه المرحلة على مبدأ التقدير والاتجاه السائد والمختص في مختلف الأنظمة يتم بمعرفة السلطة التنفيذية.

3– مرحلة الاعتماد: هو المصادقة على برنامج السلطة التنفيذية بعد عرضها على السلطة التشريعية لمناقشتها وفحص أوجه الاتفاق.

4– مرحلة التنفيذ: تتحمل السلطة التنفيذية مسؤولية تنفيذ الموازنة من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة ويقصد بها تحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة، كما حدد في قانون المالية.[27]

---

[26] لعمارة جمال، **مرجع سابق**، ص 44.

[27] عبد الله خباب، السياسات في اقتصاد المالية العامة، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع) 2009، ص264.

5- مرحلة الرقابة: بعد إتمام المراحل الثلاث لابد من الوصول إلى الرقابة كمرحلة، وذلك للتأكد من حسن إدارة الأموال العامة، ومدى تطابق تقديرات الموازنة الفعلية.[28]

المبحث الثاني: ماهية القطاع الفلاحي.

يعد القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات استهلاكا للمياه كونه عماد الأمن الغذائي، إذ يستهلك هذا القطاع لوحده تقريبا ما بين 70 % إلى 80% من موارد المياه العذبة في العالم، وما بين 85% إلى 92 % من الموارد المائية المستغلة في الوطن العربي، وحوالي 50 % من إجمالي الثروة المائية المتاحة في الجزائر، ويرجع السبب الرئيسي في ذلك إلى استعمال أساليب السقي القديمة أو التقليدية المستخدمة من قبل الفلاحين في الجزائر كالري بالأنابيب.

المطلب الأول: مفهوم الفلاحة

تعتبر الفلاحة حقلا واسعا لمختلف الأنشطة الزراعية التي يمارس فيها الإنسان نشاطه، من أجل العيش والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وقد لا نجد تعريفا دقيقا وشاملا لبعض الكلمات كالفلاحة والزراعة.

ويعتبر وجود هذا الاختلاف بين المفرين، أحد العوامل الأساسية التي تساهم في تحقيق الاختلافات وبالتالي الوصول إلى نتائج متباينة.

- تعريف الفلاحة (الزراعة): إن كلمة الزراعة مشتقة من كلمة AGRE أي الحقل أو التربة وكلمة Culture أي العناية والرعاية.[29]
- لغة: إن الفلاح من حيث اللغة هو الخير والنجاح والتوفيق.

---

[28] طارق الحاج، المالية العامة، (عمان: دار الصفا للنشر والتوزيع)، 2009، ص 178.

[29] خديجة عياش، "سياسة التنمية الفلاحية بالجزائر :دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2007/2000" رسالة الماجستير (كلية العلوم السياسية ، تخصص تنظيم سياسي وإداري، والإعلام) ، 2010-2011، ص34.

أما من حيث مدلول الكلمة العام، فهو تلك المجموعات التاريخية المتميزة، ترتبط بعلاقات طبيعية واجتماعية مع الأرض، وطالما انحدرت هذه المجموعات من العلاقات المرتبطة بالأرض انطلقت في صراعات ضمن علاقات زراعية.

فعندما نقول الحروب الفلاحية والثورات الفلاحية كان أساسها هو الحصول على الأرض.

غير أن هذا التعريف لا يعكس أولا يفسر لنا بقية النشاطات الزراعية الحديثة ح أصبحت تقتصر فقط على العمليات الخاصة رعاية التربة والأرض، بل تهتم أيضا بنشاطات أخرى كرعاية الحيوان وتحسين النبات ومستلزمات الزراعة من آلات وأسمدة وبذور، وأدوية.

كما أن النشاطات الزراعية تهتم بكثير من الخدمات الزراعية والريفية كحفر الآبار والتنقيب عن المياه، وبناء السدود، وإقامة مراكز التخزين والتحويل، وشق الطرق والمواصلات والتسويق، وغير ذلك من الأعمال والخدمات اللازمة للنشاط الفلاحي.

- **تعريف الزراعة حسب منظمة الأمم المتحدة:**

يركز هذا المفهوم الحديث والضيق للزراعة إذ يتعلق خاصة بالموارد الطبيعية والبحوث والتدريب والإرشاد والإمدادات بمستلزمات الإنتاج الزراعي، وإنتاج المحاصيل والثروة الحيوانية.

- التعريف الواسع للفلاحة:
- هو وبالإضافة إلى التعريف الضيق نضيف صنع المستلزمات الزراعية وخدمات التسويق والتحويل للمنتجات الزراعية. [30]

[30] محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية،(مصر:دار الفجر للنشر والتوزيع)، 1983، ص 87-88.

غير أننا نلاحظ بأنه كلمة الفلاحة والزراعة لهما نفس المعنى أو المدلول وعندما نقول مثلا المساعدات المالية المخصصة للقطاع الفلاحي أو الزراعي، فإنها تعني نفس الشيء.

ان الزراعة تضم جميع الأنشطة المنتجة التي يقوم بها الفلاحون أو المزارعون للنهوض بعملية الإنتاج لتحسين نمو الإنتاج النباتي والحيواني وذلك بقصد توفيرها للإنسان.

المطلب الثاني: أهمية القطاع الفلاحي.

تعتبر الفلاحة حجر الزاوية في الاقتصاد الوطني، رغم معاناة هذا القطاع وتخلفه، وعدم تطوره، إلا أن المشاكل التي تعاني منها لا تقل عن أهمية الكبرى في إيجاد الحلول للكثير من المشاكل وللزراعة أهمية كبيرة تتجلى في النقاط التالية:

- للزراعة دور أساسي من المنظور الإسلامي حيث أنها تعتبر عملا تعبديا يثاب عليه الإنسان في الدنيا والآخرة، لقول الرسول عليه الصلاة والسلام: "ما من مسلم يغرس غرس أو يزرع زرعا فيأكل منه إنسان أو طير أو بهيمة إلا كان له ﻫ صدقة"
- الزراعة من الأعمال الصالحة والعمل الصالح من الإيمان بالله الذي لا يتحقق إلا بالتقوى، الأخلاق، والإتقان.
- تؤدي عملية الاهتمام بالفلاحة إلى زيادة دخل الفلاحين وبالتالي زيادة قدرتهم الشرائية، مما يزيد استهلاكهم لمنتجات القطاعات الأخرى، وهذا بدوره يؤدي إلى تطور وزيادة إنتاج تلك القطاعات فيجعلها قادرة على استخدام أيادي عاملة أخرى.[31]
- يعمل القطاع الفلاحي على توفير الغذاء للسكان الذين يتزايد عددهم بكثير، سواء من كان منهم يعمل في نشاط الزراعة أو غيره من الأنشطة الاقتصادية الأخرى.

[31] خلف بن صالح ألنمري، دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع)، 1999 ص ص 5-6.

- توفر الزراعة مجالات العمل لعدد كبير من الأيادي العاملة، والتي لا يمكن للقطاعات الأخرى استيعابها وذلك يسهم إسهاما فعالا في القضاء على البطالة.
- يعتبر القطاع الفلاحي مصدرا رئيسا للدخل للعيد من الأفراد العاملين في هذا القطاع، سوءا لهؤلاء العاملين في عملية الإنتاج الزراعي بشكل مباشر أو منتجين للأدوية، وأسمدة الفلاحة بشكل غير مباشر.
- توفير الاحتياجات الغذائية للأفراد والمجتمع التي يستهلكها الأفراد والجماعات، كالحبوب والخضراوات.
- تساهم الزراعة بشكل كبير في خلق سوق السلع الصناعية حيث يتولى تسويق المنتجات الصناعية من الماكنات والآلات والأسمدة الكيميائية، والمبيدات المكافحة للآفات الزراعية.
- تساهم الزراعة مساهمة فعالة في تكوين الدخل، حيث يحتل متوسط نصيب الفرد، وأهم المؤشرات التي توضح التقدم الاقتصادي للبلد،
- توفر الفلاحة المواد الخام، والمواد الغذائية للتنمية الاقتصادية.[32]

[32] علي جدوع الشرفات، مبادئ الاقتصاد الزراعي، (الأردن: دار عمران للنشر والتوزيع)، 2010، ص ص 28-29.

المطلب الثالث: مقومات القطاع الفلاحي

ان تطور القطاع الفلاحي وتمكنه من الاطلاع بالمعلم المنوطة به يتطلب توفر مجموعة من العوامل التي نلخصها فيما يلي:

1- يعتبر القطاع الفلاحي من بين القطاعات الهامة في تحقيق التنمية الاقتصادية إذ يمكن له أن يصبح مورد لرؤوس الأموال الضرورية لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي لكن تحقيق هذا الهدف خلق فعالية إنتاجية في القطاع الفلاحي من حيث تكوين الفلاحين والإطارات والاختصاصيين وتشجيع الشباب على العمل في القطاع الفلاحي واستخدام الوسائل الحديثة في هذا القطاع، هذا مع ضرورة الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات. لان هذه الأخيرة لها دور كبير على الإنتاجية الفلاحية ذلك أن الشخص الذي يملك قطعة ارض يعلم مسبقا أن ثمرة جهوده في الإنتاج المتزايد، والتالي زيادة دخله وهذا من شانه أن يطلق لديه روح الاهتمام والارتباط الأرض أكبر مما لو كانت الأرض ملكا لغيره سواء كان شخصا طبيعيا أو معنويا.

2- ضرورة خلق وتوسيع البنوك الريفية وتعاونيات القرض من شانها أن تحقق ميزتين:[33]

أ- **الميزة الأولى:** توفير المعلومات الضرورية للبنوك وتعاونيات القرض عن ظروف وإمكانيات الفلاحين والتي تعتبر كضمان للقروض إلى جانب مساهمتها في جلب مدخرات الفلاحين.

ب-**الميزة الثانية:** توفير للقطاع الفلاحي مصادر للحصول على القروض وبشكل مبسط وعقلاني وبعيد عن كل الإجراءات البيروقراطية والإدارية.

[33] باشي أحمد، "القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث، العدد 2، 2003، ص 109.

3- ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم مع ضرورة الاهتمام بتحسين وتخفيض تكاليف النقل والتسويق والتخزين وإلغاء الاحتكار وهذه العوامل جميعها من شانها أن ترفع الإنتاجية الفلاحية.

4- العمل على تحرير أسعار المنتجات الفلاحية وذلك لان مرحلة التخطيط المركزي وما عرفته من تحديد دون المستوى لاسعا المنتجات الفلاحية قد أثر سلبا على هذه الأخيرة باعتبار إن أسعار المنتجات الفلاحية لها تأثير من عدة نواحي.

أ- فالعلاقة بين أسعار المنتجات الفلاحية والأسعار التي يشتري بها الفلاحون مستلزماتهم الإنتاجية تؤثر بشكل مباشر على طبيعة ونوعية وحجم ما يستطيع هؤلاء إنتاجه.

ب-أسعار بيع المنتجات الفلاحية هي عامل يحدد تكاليف القطاع الفلاحي لأنها تؤثر بشكل كبير على الإنتاج.

5- العمل على توفير الادخار من اجل خلق التراكم الرأسمالي إلى جانب تحديث أسلوب الفلاحة الصحراوية والعمل على رفع نسبة الأراضي المسقية منها، وذلك من خلال بناء السدود وخلق احتياطي مائي وتحرير أسعار المنتجات الفلاحية ليتمكن الفلاحون من تحقيق دخل يمكنه من اعادت توظيفه بدلا من استهلاكه والعمل على ربط الإنتاج بالواقع الاجتماعي وربط مراكز التكوين بالوقع الفلاحي والعمل على زيادة الاستثمارات الحالية في الزراعة الموجهة لأغراض توفير مستلزمات الإنتاج المادي والخدمي للزراعة.

6- العمل على ترقية المصادر خارج المحروقات ويأتي هذا من خلال تطوير القطاع الزراعي وتنويعه ليتمكن من تامين الحاجات الداخلية وتصدير الفائض الزراعي وهذا يستلزم إن يلعب قطاع الخدمات دوره في التنسيق بين القطاعات فوسائل المواصلات مثلا ضرورية لإيصال الإنتاج الزراعي للمصنع

ليتم تحويلها الى سلع استهلاكية مصنعة وأيضا ضروري لإيصال المواد الاستهلاكية للمستهلك المحلي

خلاصة

من خلال دراستنا لهذا الفصل توصلنا إلى أن السياسة المالية في مفهومها تتضمن النشاط المالي الذي تمارسه الدولة على مختلف القطاعات وخدمة لها ، لتحقيق توازن مالي ،الاقتصادي الاجتماعي وحتى العام ، من خلال النفقات العامة والإيرادات العامة والموازنة العامة ، كما تبين لنا أيضا من خلال دراستنا لهذا الفصل أن القطاع الفلاحي من أكثر القطاعات استهلاكا للمياه كونه عماد الأمن الغذائي وحجر الزاوية للاقتصاد الوطني ، فهو يقوم على اليد العاملة النشطة والفاعلة ، وعلى استخدام الوسائل الحديثة مع الاهتمام بالقوانين التي تنظم العقارات وتوسيع البنوك الريفية وغيرها من المقومات التي من شأنها أن تطور هذا القطاع .

وعليه فان ازدهار هذا القطاع لا يأتي بالصدفة بل بالدعم المالي الذي تقدمه الحكومة الجزائرية من خلال السياسة المالية وبرامجها المسطرة .

الفصل الثاني

واقع السياسة المالية و القطاع الفلاحي في الجزائر

تمهيد

لقد مرت الجزائر بعدة مراحل زعزعت الاقتصاد الوطني بشكل جد واضح، وكان ذالك في فترة التسعينات في القرن الماضي ،ولتسيير هذا الوضع وتدارك التأخر المسجل ،عملت الدولة على وضع برامج إصلاحية تنعش الاقتصاد وتدعمه ، وأسفرت هذه البرامج على العديد من النتائج سوف توضح في هذا الفصل والتي من خلالها نتعرف على واقع السياسة المالية والقطاع الفلاحي في الفترة الممتدة مابين (2014/2000) وبهذا نجد الفصل يتناول ما يلي:

المبحث الأول السياسات المالية التي انتهجتها الجزائر من سنة 2001 إلى 2014، برنامج دعم وإنعاش الاقتصادي برنامج سياسة النمو (2005- 2009) وأخيرا برنامج التنمية الخماسي (2009- 2014).

أما المبحث الثاني واقع القطاع الفلاحي الجزائري ويتضمن أهمية هذا القطاع ومقوماته والمشاكل التي يعاني منها .

أما بخصوص المبحث الثالث تناولنا فيه مؤسسات وطرق التمويل الفلاحي ويتضمن مؤسسات التي تقوم بتمويل القطاع الفلاحي وطرق تمويله والمشاكل التي تعترضه والحلول المقترحة لذالك.

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والقطاع الفلاحي الجزائري

المبحث الأول: السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر 2001-2014.

لقد عملت الجزائر على وضع برامج تنموية بحيث تعمل هذه الأخيرة على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة وإلى تخفيف تكلفة الإصلاحات المنجزة والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد واستدامة النتائج المحققة على مستوى التوازنات الكلية.[34]

هذه البرامج هي: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي، (2005-2009) برنامج التنمية الخماسي(2014-2010)

[34] حاكمي بوحفص،" الإصلاحات والنمو الاقتصادي فى شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس" ، مجلة شمال افريقيا، العدد10،2011 ص 14.

المطلب الأول: برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004.

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)على المدى القصير والمتوسط يهدف إلى مكافحة الفقر أولا وخلق مناصب الشغل ثانيا، وضمان التوازن الجهوي ثالثا وإحياء الفضاء الإقليمي رابعا، هذا البرنامج يمتد على أربع سنوات و خصص له مبلغ 525مليار دج أي ما يعادل 7.5مليار دولار يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني يضاف إلى هذا غلاف مالي يفوق خمسة مليار دج كإنفاق عمومي يكمل دعم الإنعاش الاقتصادي في إطار برامج أخرى مثل صندوق تنمية مناطق الجنوب وبرامج الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية[35].

ويعتمد هذا الدعم خصوصا على:

-رفع الطلب الداخلي و إعادة تحريكه عن طريق الإنفاق العمومي.

-دعم الأنشطة المنتجة للقيمة المضافة والشغل لاسيما من خلال تنمية الاستغلال الفلاحي وتشجيع المؤسسة المنتجة الصغيرة والمتوسطة الحجم خاصة المؤسسة المحلية

-إعادة الاعتبار للمنشآت القاعدية وتقوية الخدمات العمومية وتحسين الظروف المعيشية وتنمية الموارد البشرية .

عملت الدولة في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي على ضخ ما قيمته 525مليار دج وزعت كما يتبين الجدول التالي:

[35] Algerien.CNES , rapport sur le conjoncture , icononque et sociale de l'année 2001.p185.

جدول رقم (1) يبين المبالغ المالية التي وزعت خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على القطاعات العمومية.

البرامج / البيان	المبلغ (مليار. دج)	النسبة %
دعم الاصلاحات	45	8.6
دعم مسار الإنتاج: الفلاحة والصيد البحري	65.3	12.4
التنمية المحلية	114	21.7
تقوية الخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي	201.5	40.1
تطوير وتنمية الموارد البشرية	90.2	17.2
المجموع	525	100

المصدر: جمال عمورة، دراسة تحليلية وتقييمية لاتفاقية الشراكة العربية الأورو متوسطية، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، فرع تحليل اقتصادي، جامعة الجزائر، 2006-2005 ص 333.

يتضح من الجدول أن الدول أعطت أهمية خاصة للخدمات العمومية وتحسين المستوى المعيشي حيث خصصت ما مقداره 210.5مليار دج أي نسبة 40.1 %من مجموع الغلاف والمخصص لهذا البرنامج ثم يليه محو التنمية المحلية بمقدار 114مليار دج أي نسبة 21.7 % ثم دعم مسار الانتاج ودعم الإصلاحات بقيمة 65.3 مليار دج و45 مليار دج أي بنسبة 12.4و 8.6% على التوالي من إجمالي الغلاف المخصص لهذا البرنامج.

نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي

من نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي أهم المؤشرات الاقتصادية التي يمثلها الجدول الآتي:

جدول رقم (2) يبين نتائج برنامج الانعاش الاقتصادي وأهم المؤشرات الاقتصادية

السنة / البيان	2000	2001	2002	2003	2004
الناتج الداخلي الخام(مليار دج)	4123.51	4260.81	4537.69	5264.19	5993
الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات	2464.29	2778.49	3020.66	3345.35	3683
التضخم%	0.3	4.2	1.4	2.6	3.6
رصيد الميزانية	53.19-	68.71	26.03	35.02-	466.6
احتياجات الصرف مليار $	11.91	17.96	23.11	32.94	43.11
الدين الخارجي مليار$	25.26	22.57	22.64	23.35	21.82
متوسط سعر البرميل (دولار)	28.59	24.90	25.31	28.89	36.66

المصدر: الديوان الوطني للإحصاء البنك الجزائري، بيان الحكومة عن السياسة العامة، ماي 2005.

1- بالنسبة للناتج الداخلي الخام:

على اعتبار سنة الأساس هي سنة 2000فإن الناتج الداخلي الخام قد تطور ايجابيا على مدار السنوات الأربعة وبمعدل فاق 45% فاق نهاية سنة 2004عما كان عليه في سنة الأساس، وهذا يفسر بدون شك خروج الاقتصاد من حالة الانكماش وبداية النمو والمشجع حقا هو التطور الذي حصل في انتاج القيمة المضافة خارج قطاع المحروقات حيث أن الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات قد سجل زيادة في حدود 49.5 %عند نهاية سنة 2004مقارنة بسنة الأساس سنة (2001).[36]

[36] عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع)، 2011، ص ص232-231.

2- 2-**بالنسبة للتضخم:** لقد سجل معدل التضخم أكبر نسبة له سنة: 2001 بـ 4.2 لينزل إلى 1.4 في سنة 2002 ليعود بالارتفاع سنتي 2003 و 2004على التوالي وهذا راجع للتذبذب الحاصل في المستوى العام للأسعار (نسبة التغيير فى المستوى العام للأسعار) نتيجة زيادة الإنفاق الحكومي.

3- **3-بالنسبة للناتج الداخلي الخام خارج المحروقات.**

و في بلد كالجزائر الذي يعتمد بشكل أساسي على قطاع المحروقات في تمويل التنمية وبالرجوع إلى معطيات الجدول السابق فإن الناتج الداخلي الخام قد تطور ايجابيا على مدار السنوات الأربعة بمعدل 25% في النهاية سنة 2004عما كان عليه في الأساس إلا أن متوسط النمو الاقتصادي للفترة 3.8 %في السنة وهي نسبة ما لم تتخطى حاجز 7 %على الأقل لا يمكن الحديث عن خروج البلد من دائرة التبعية لقطاع يتصف بالهشاشة والحساسية والخط ر[37]

4-بالنسبة للمؤشرات الأخيرة.

ومن الدلالات التي تبعث على الارتياح ثبات العملة أو استقرار معد الصرف طوال فترة البرنامج عند متوسط 76.39دج/$ وهذا ما يعكس الصرامة وتوخي الحذر في تطبيق السياسة المالية والنقدية من جهة والتطور الإيجابي لمؤشرات الاقتصاد الكلي من جهة أخرى.

5-البعد الاجتماعي في برنامج الإنعاش.

[37] ناجية صالحي وفتيبحة مخنان، " اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2014/2001) "، مداخلة (أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة مابين 2014/2001، دامعة سطيف، 12/11 مارس 2013، ص 03.

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي كان له بعدا اجتماعيا نوعا ما لا باس به مقارنة بالسنوات السابقة حيث تمثل في **نقطتين أساسيتين هما:**

الأولى: الرفع من قيمة التحولات الاجتماعية واستهداف الفئات المعنية من السكان للحفاظ على قدرتها الشرائية والتماسك الاجتماعي.

الثاني: محاربة الفقر وذلك بتوفير فرص عمل وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (3): يبين أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة من 2000-2004

السنة / البيان	2000	2001	2002	2003	2004
النمو السكاني	1.48	1.55	1.53	1.58	1.63
الناتج الداخلي الخام	2.40	2.10	4.10	6.80	5.20
رواتب العمال	5.50	10.50	7.60	9.80	8
التحولات الاجتماعية	6.30	16.60	14.60	6.30	7.80
الفقر	-	22.60	8.50	8	6.8

المصدر :بنك الجزائر، التطور الاقتصادي والنقدي في الجزائر، جوان، 2003ص .37

على الرغم من التطور الملحوظ في الناتج الداخلي الخام ابتداءا من 2002إلا أن هذا لم ينعكس بالإيجاب على رواتب العمال والتحولات الاجتماعية حيث اعتمدت الجزائر هنا سياسة التقليص في الغلاف المالي لكن من جهة أخرى استطاعت الجزائر أن تقلص من نسبة الفقر أكثر من 50 %في سنة واحدة (2001-2002)

وفي السياق نفسه شهدت النفقات الصحية ارتفاعا في الفترة المدروسة وهو ما يبينه الجدول التالي:

جدول رقم (4) يبين نسبة النفقات الصحية المدروسة بالنسبة للناتج الداخلي الخام

البيان / السنوات	2001	2002	2003	2004
نفقات صحية بالنسبة للناتج الداخلي الخام	3.1	3.2	3.3	3.4

المصدر :تقرير التنمية البشرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

المطلب الثاني: برنامج سياسة نمو (2005-2009)

أولا: برنامج سياسة دعم النمو 2005-2009

خلال الفترة 2005-2009تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو وكذا برنامجي "الجنوب "و" الهضاب العليا «بتمويل من الميزانية قيمته 200مليار دولار خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن و الحصول على الرعاية الطبية و التكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية و التعليم العالي و التكوين و كذا تطوير الخدمات العامة و تحديثها[38] .

و يعد البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي البرنامج الأكثر أهمية من بين البرامج الثلاث وبرنامج الجنوب خصص له مبلغ 4202.7مليار دج موزعة كما يبينه الجدول التالي:

[38] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ العمل الوطني فى مجال الحكومة، الجزائر نوفمبر ،2008، ص 138.

جدول رقم (5) : يبين البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009

القطاعات	المبلغ بالملايير (دج)	النسبة (%)
برنامج تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	45
برنامج تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	40.5
برنامج دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8
تطوير الخدمة العمومية و تحديثها	203.9	4.8
برنامج تطوير التكنولوجية الجديدة للاتصال	50	.1
المجموع	4202.7	100

المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو بالنسبة للفترة الممتدة من 2005-2009، أفريل، 2005.ص6

على اعتبار أن معدل الصرف هو 70دج/$ الواحد معنى ذلك أن الغلاف المالي لهذا البرنامج هو 60مليار $ خصص منه ما نسبة 85.5 لتحسين ظروف المعيشة و الإسكان و برنامج تطوير المنشآت الأساسية،2أي ما يعادل 52مليار دولار و هذا ما يؤكد حرص الدولة على إعادة التوازن الاجتماعي و بالفعل فإن برنامج دعم النمو قد خصص له اكثر غلاف مالي لتحسين ظروف معيشة السكان بمبلغ يزيد عن 27 مليار أي ما نسبته 45%الذي ينتظر منه المساهمة بشكل فعال في تطوير و تحسين مناخ الاستثمار ناهيك عن توفر مئات الآلاف من مناصب الشغل كالطريق السيار شرق –غرب الذي رصد له ما يزيد عن 11مليار دولار و يتوقع أن يبدأ الخدمة مع نهاية 2009.

يليه في المقام الثالث محور دعم التنمية الاقتصادية بنسبة 8 %و الذي يستهدف مباشرة كل من قطاع الفلاحة و الصناعة و الصيد البحري و السياحة و نظيف إلى ذلك برنامج صندوق الجنوب ،و برنامج الهضاب العليا لكل منها غلاف مالي قدره 20مليار دولار و عليه يكون المجموع لما خصص للاستثمار حوالي 100مليار دولار.

إن مثل هذا الغلاف المالي الضخم في اعتقادنا يعبر عن عزم السلطات على كسب رهان الاقلاع الاقتصادي والرفاهية الاجتماعية، ويترجم بصدق سياسة دعم النمو.[39]

ثانيا: نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي

1-الخروج من شبح المديونية.

من أهم الناتج التي تحسب لصالح الاقتصاد الوطني هي نتيجة الخروج النهائي من شبح المديونية كما يبينه الرسم البياني التالي:

رسم بياني يبين تطور الدين الخارجي بالمليار دولار

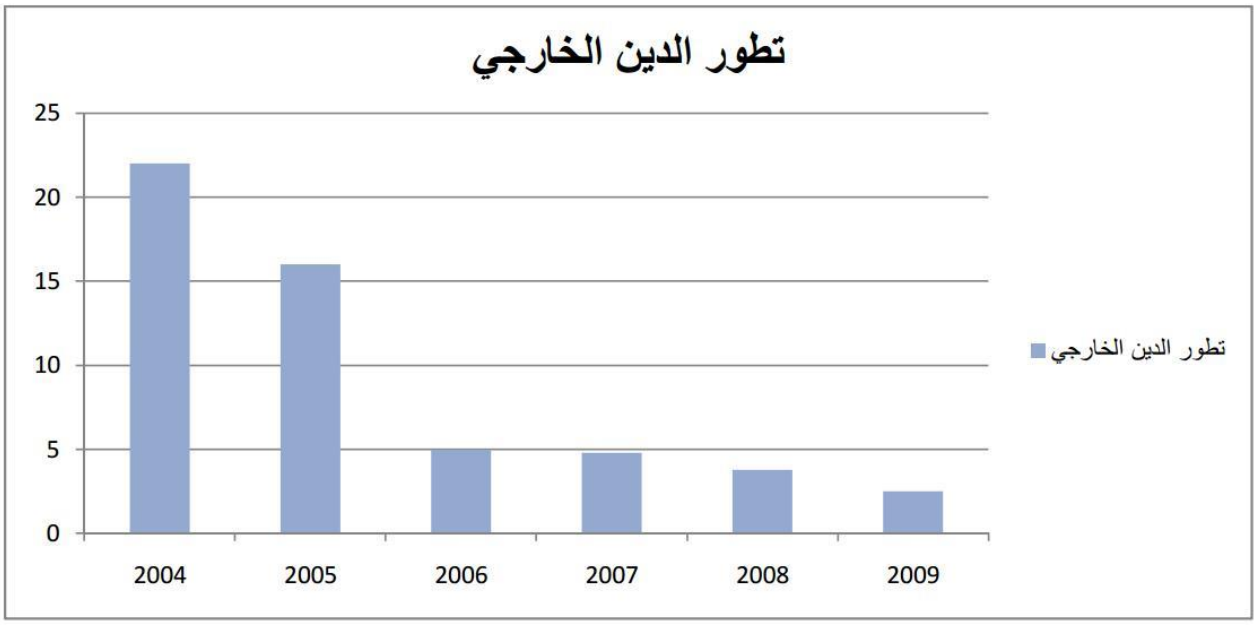

المصدر: بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2009التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، أكتوبر ،2010 ص87.

أما الديون قصيرة الأجل فقد بلغت 1.5مليار دولار مع نهاية 2009.

[39] نفس المرجع، ص 139.

2-الاحتياطي النقدي :إن الاحتياطي النقدي بلغ 148.91مليار دولار معĔ اية 2009و هو مبلغ قياسي لم يشهده البلد منذ الاستقلال.

وعلى هذا الأساس يبقى الاحتياطي النقدي آلية من آليات السياسة المالية والنقدية، لها أثر إيجابي واضح على الاقتصاد الجزائري ما لم يحدث تغيير سلبي على مستوي أسعار السوق الدولي للطاقة من جهة، وكذا ما لم تكن تغيرات هامة في تعادل العملات التي تشكل احتياطات الصرف الرسمية لدى الجزائر من جهة أخرى[40].

وفيما يلي جدول رقم (6): يبين تطور الاحتياطي النقدي:

البيان / السنة	2005	2006	2007	2008	2009
الاحتياطات الاجمالية دون ذهب	56.18	77.78	110.18	143.10	148.91

المصدر :بنك الجزائر، التقرير السنوي، 2009التطور الاقتصادي والنقدي بالجزائر، ص. 79

3 -المؤشرات الاجتماعية.

3-1 مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة : لقد شهدت الفترة (2009-2005)تطورا هاما في استحداث مناصب الشغل من حيث الكم والنوع، وهو شيء متوقع بالنظر إلى ضخامة الاستثمارات العمومية التي ضخت على أكثر من صعيد ناهيك عن الاستثمارات الخاصة، وفيما يلي جدول يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال هذه الفترة.

[40] المرجع نفسه، ص 140.

لجدول رقم (7) : يبين مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة .2005-2009

التعيين	الفترة (2005-2009)
مناصب الشغل المستحدثة من قبل الإدارات العمومية و المؤسسات	3166374
معادل مناصب الشغل الدائمة التي استحدثت في إطار الورشات التي تستعمل اليد العاملة الكثيفة	1865318
المجموع العام	5031692

المصدر: بيان السياسة العامة، ملحق، 2أكتوبر، 2010، ص 5.

3-2.حصة السكن: تشير إحصائيات بيان السياسة العامة على أن فترة برنامج دعم النمو قد سمحت بإنجاز1045269 سكن وذلك من خلال مختلف الصيغ التي أقرها القانون،1عبر مختلف الولايات.

إذا كان هذا الكم من الإنجاز قد لبى الهدف المسطر من البرنامج فهو بالدرجة الأولى لم ينه الأزمة بعد وبالتالي فإن التحدي مستمر، كما أن البناء مستمر على مدار البرنامج القدم، وعلى هذا الأساس فقد انخفضت نسبة شغل المساند من 5.79 سنة 1998إلى 4.98م مع نهاية 2009بالرغم من الزيادة المحسوسة خلال العشرية الماضية[41].

3-3 الصحة العمومية : شهدت الصحة العمومية هي الأخرى توسعا هاما في مختلف المجالان سواء كان ذلك على مستوى الهياكل الصحية ،أم ممارسة الاستقطاب أو الضمان الاجتماعي الذي شهد هو الآخر آليات عمل جديدة كما أن تطير الإنتاج المحلي للأدوية بات واقعا ملموسا ،و هذا بفشل الجهود المبذولة من خلال مضاعفة الغلاف المالي بعدة مرات و فيما يلي جدول يبين تطور هياكل الصحة العمومية.

[41] ناجية صالحي و فتيحة مخنان، **مرجع سابق**، ص10.

الجدول رقم (8): يبين تطورات هياكل الصحة العمومية.

الإنجازات المادية	الفترة 1999-2004	الفترة 2005-2009	مجموع الفترة 1999 -2009
المستشفيات	13	23	36
العيادات المتعددة الاختصاصات	50	83	133

المصدر: بيان السياسة العامة للحكومة، الملحق، 4أكتوبر، 2010، ص 10.

3-4. التربية الوطنية :لا يخفى على أحد كون ترقية قطاع التربية الوطنية يندرج في صميم التنمية البشرية، مثله مثل التعليم العالي والتكوين المهني، وهي قطاعات احتلت الأولوية في برنامج الرئيس محل الدراسة (2005-2009)، وهو ما يفسره التطور لملحوظ في مجموع الأغلفة المالية، حيث انتقلت من 225.5مليار دج سنة 200إلى 403.3 مليار دج سنة 2005ثم قفزت مع بداية 2010إلى 1100مليار دج، أي ما يعادل 16مليار دولار خصصت لهذه القطاعات الثلاثة، وتتمثل فيما يلي:

الجدول رقم (9): يبين تطور الانجازات المادية لقطاع التربية.

الفترة / البيان	1999-2004	2005-2009	التطور%
المدارس الابتدائية	4592	1800	39.19
الإكماليات	1700	1013	59.58
الثانويات	666	379	56.90
المؤسسات المزودة بالنظام الداخلي	498	358	71.88
المطاعم و النظام النصف داخلي	3242	2508	77.35

المصدر: نفس المصدر السابق، ص 3.

3-5. التعليم العالي: ومن الانجازات التي نذكرها في هذا الشأن هو ضمان مقعد بيداغوجي لكل متحصل على شهادة البكالوريا وهي ميزة تنفرد بها الجزائر عن باقي بلدان العالم، وحتى تستجيب

لمتطلبات الواقع ومقتضيات التطور باشرت الدولة في انجاز الإصلاح البيداغوجي للجامعة حتى تتمكن من استيعاب أكثر من مليون طالب.

يكفي كذلك أن نذكر بتعميم نظام لـ م د في الجامعات الجزائرية والانتهاء من النظام الكلاسيكي، كما استفاد القطاع من نظام التأمين النوعي والزيادة في منح الطلبة بالإضافة إلى وضع نظام أجور الأساتذة المدعم بنظام التعويضات الذي سيدخل حيز التنفيذ مع نهاية 2010

ويضاف إلى هذه الإنجازات تنصيب المجلس الوطني للبحث العلمي وإقامة عشر لجان قطاعية بهدف إلى ترقية وبرمجة وتقييم البحث العلمي والتقني.

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي (2014-2009).

يندرج هذا البرنامج ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت أول ما انطلقت قبل عشر سنوات ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي تمت مباشرته سنة 2001على قدر الموارد التي كانت متاحة وقت آنذاك و توصلت الديناميكية هذه ببرنامج فترة 2004-2009الذي تدعم هو الأخر بالبرامج الخاصة التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا و الجنوب و بذلك بلغت تكلفة جملت عمليات التنمية المسجلة خلال السنوات الخمس الماضية ما يقارب 17500مليار دج من بينها بعض المشاريع المهيكلة التي ما تزال قيد الإنجاز.

يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010و 2004من النفقات 21214مليار دج (أو ما يعادل 286مليار دولار) و هو يشمل شقين اثنين هما[42]1:

[42] ناجية صالحي وفتيحة مخنان، **مرجع سابق**، ص 10.

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكك الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ يعادل 130مليار دولار

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ يعادل 156مليار دولار.

يخصص برنامج 2010-2014أكثر من 40 %من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال تحسين التعليم في مختلف أطواره(الابتدائي و الثانوي و الجامعي و التكوين المهني) و التكفل الطبي النوعي و تحسين ظروف السكن و التزويد بالمياه و الموارد الطاقوية ، كما تضاف قطاعات الشبيبة و الرياضة و الاتصال و الشؤون الدينية

والتضامن الوطني والمجاهدين إلى هذه الديناميكية الجديدة التي تأتى امتداد للإنعاش الاقتصادي المباشر فيه منذ عقد عملت الدولة في إطار البرنامج الخماسي على وضع ما قيمته 8857مليار دج ذات الصلة بالتنمية البشرية توزعت كما يبينه الجدول التالي:

الجدول رقم (10): يبين الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية. (الوحدة بالمليار دينار)

القطاع	الغلاف المالي
السكن	3709
الموارد المائية	2001
التعليم	1798
الصحة	619
الشباب و الرياضة	380
الطاقة كالكهرباء و الغاز	350
المجموع	8857

المصدر :ملحق بيان السياسة العامة، مصالح الوزير الأول أكتوبر،2010، ص 48.

يبين الجدول أعلاه بأن قطاعي السكن والتعليم العالي قد أخذت أغلفة مالية عالية بالنسبة للقطاعات الأخرى بحيث ان قطاع التعليم العالي لوحده قد تجاوز 24مليار دولار للفترة القادمة (2014-2010) [43] ويخصص برنامج الاستثمارات العمومية ما يقارب % 40من موارده لمواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية و تحسين الخدمة العمومية و ذلك على الخصوص في قطاع الأشغال العمومية لمواصلة توسيع و تحديث الهياكل القاعدية بالمطارات، تهيئة الإقليم و البيئة، تحسين إمكانيات و خدمات الجماعات المحلية و قطاع العدالة و إدارات الضرائب و التجارة و العمل.

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم التنمية الفلاحية والريفية، ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل م تسيير القروض البنكية، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل انجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيماوية وتحديث المؤسسات العمومية.

تشجيع إنشاء مناصب الشغل، مرافقة الاندماج المهني لخريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، ودعم إنشاء المؤسسات المصغرة وتمويل آليات إنشاء مناصب انتظار التشغيل.

وعلى صعيد آخر تطوير اقتصاد المعرفة من خلال دعم البحث العلمي وتعميم التعليم واستعمال وسيلة الإعلام الآلي داخل المنظومة الوطنية للتعليم كما وفي الموافق العمومية.

- في النهاية يمكننا القول ان السياسة المالية المنتهجة من طرف الجزائر خلال الفترة المدروسة هي سياسة مالية توسعية بحتة تم فيها إنفاق ملايير الدولارات، حيث لم تعمل هذه الأخيرة على تطوير الاقتصاد الوطني وتحريك الآلة الإنتاجية، إذ لم يتم إنشاء مؤسسات وشركات تعمل على

[43] كتافي فيصل، السياسة العامة الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر (جامعة محمد خيضر: كلية العلوم السياسية، تخصص سياسات عامة وإدارة محلية)، 2014-2015، ص 78.

خلق القيمة المضافة، بل جل البرامج التنموية كانت ذات طابع اجتماعي أدت معظمها إلى تحسين الخدمات الاجتماعية والمعيشية للسكان وخلق فرص عمل أدت إلى انخفاض معدلات البطالة[44].

المبحث الثاني: واقع القطاع الفلاحي الجزائري.

للقطاع الفلاحي بالجزائر قيمة بالغة الأهمية ولا يمكن مقارنته بقطاعات أخرى نظرا للمكانة التي يحتلها، والدور الذي يلعبه في سد حاجيات السكان بالوطن ولهذا القطاع العديد من المقومات التي يقف عليها لتحقيق أهدافه، لكن هذا لا يمنع من أن تكون هنالك عقبات تواجهه من شأنها أن تخلق العديد من المشاكل وعلى أساس هذه النقاط وجد هذا المبحث:

المطلب الأول: أهمية القطاع الفلاحي الجزائري

يحتل القطاع الفلاحي في الجزائر مركز مهما في البنيان الاقتصادي من الناحيتين الاقتصادية والاجتماعية وبالرغم من الأهمية الملموسة لهذا القطاع، فإن القصور الذي اتسم به دور هذا القطاع يظهر جليا من خلال مساهمته المتواضعة في الناتج المحلي الإجمالي، وتسعى السياسات الزراعية المتبعة إلى تحقيق نسبة عالية من الأمن الغذائي بل أنها تتوقع الوصول إلى الاكتفاء الذاتي بالنسبة لأغلب السلع الغذائية، والسعي إلى تحقيق فائض للتصدير في بعض منها، غير أن ذلك لم يحدث لاعتبارات متعددة، ويسود الاقتناع لدى المهتمين بميدان الزراعة على ضرورة تنمية القطاع الزراعي بما

[44] كتافي فيصل، **نفس المرجع**، ص 79.

يضمن له إمكانيات المنافسة العالمية، والقدرة على النهوض بقطاع التصنيع الزراعي، والذي يعد النهوض به وزيادة قدرته التنافسية العالمية من أهم متطلبات استمرار النمو بالنسبة للقطاع الزراعي.[45]

وتحدد تنمية القطاع الفلاحي في توفير المخلات البشرية والبشرية والمادية بأسعار اقتصادية ملائمة لقطاع التصنيع الزراعي.

كما أنها تعني رفع مستوى الدخل بالقطاع الفلاحي بما يؤدي الى زيادة الطلب على مخرجات قطاع التصنيع الزراعي، بل وخلق مزيد من الطلب على منتجات ومخرجات القطاع الفلاحي ذاته، ومن ناحية أخرى فإن النهوض بقطاع التصنيع الزراعي يعني مزيدا من الطلب على مخرجات القطاع الفلاحي ومزيدا من الطلب على منتجاته ومزيدا من الطلب للتصدير ومزيدا من رفع مستوى الدخل في القطاع، هذا علاوة على استمرار نمو الطلب العلمي على القطاعين كنتيجة طبيعية لنموهما.

إن قطاع الفلاحة في الجزائر قد واجه العديد من المشاكل والصعوبات الموروثة عن الحقبة الاستعمارية نتيجة لتهميشه واستغلاله من طرف المعمرين في زراعة الكروم لتلبية الاحتياجات الأوروبية.

أما في المراحل اللاحقة فلعل جانبا هاما من مشكلة القطاع الفلاحي في الجزائر والدول النامية عموما، يتمثل بصفة عامة في وقوعه ضحية السياسات المتبعة منذ بداية مخططات التنمية باعتمادها الكامل على إستراتيجية التصنيع كأساس للتنمية، بإتباع نهج إستراتيجية التنمية غير المتوازنة التي تولي قطاع المحروقات وبعض فروع الصناعة الثقيلة أهمية قصوى، وإهمال القطاعات الأخرى، خصوصا تلك المرتبطة بالاستهلاك الجماهيري الواسع، كالقطاع الفلاحي والصناعات الغذائية.[46]

---

[45] محمد ساكر العربي، "الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية، العدد1 ،الجزء39 الجزائر، 2001 ، ص88.

[46] خزار بلال، "السياسة الزراعية وآفاق تحقيق الامن الغذائي في الجزائر"، رسالة الماجيستر،(جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك)، 2012، ص43.

المطلب الثاني: مقومات القطاع الفلاحي الجزائري

تعتبر الجزائر من أكبر الدول العربية مساحة حيث تبلغ 2.381.741 كلم^2، تساعدها لتوفير الغذاء الضروري للمواطنين.

1- **الموارد الطبيعية:** تتمتع الجزائر بموارد زراعية طبيعية هامة مما يؤهلها لتحقيق أمنها الغذائي عن طريق الاعتماد على إنتاجها المحلي وفيما يلي أهم هذه الموارد.

أ- الأراضي الزراعية: يمكن تصنيف هذه الأراضي إلى ثلاث أصناف.

الأراضي القابلة للزراعة: وتشمل الأراضي المستغلة والتي تدخل في نطا الأراضي الممكن استصلاحها، وتقدر مساحة الأراضي القابلة للزراعة ب 42.2 مليون هكتار، وبتم استخدام هذه الأراضي في إنتاج المحاصيل المستديمة والموسمية، ومساحة للغابات والمراعي وهناك مساحات متروكة.[47]

- والجدول التالي يوضح استخدام الأراضي الفلاحية في الجزائر وتوفر على إمكانيات زراعية هامة

جدول رقم (11) يبين توزيع الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر.

البيان	المساحة	النسبة المئوية
المساحة الزراعية الصالحة	8.381.680	19.7
مراعي ومجاري	32.824.410	77.8
أراضي الاستغلالات الفلاحية – غير المنتجة	1.063.510	2.5
الإجمالي	42.209.600	100

المصدر: الكتاب السنوي للإحصائيات الزراعية العربية.

[47] خزار بلال، **مرجع سابق**، ص44.

من خلال الجدول يتضح لنا الاختلال الواضح بين نسبة مساحة الأراضي الصالحة للزراعة 19.7% ونسبة المراعي والمجاري 77.8% وهو ما ينعكس سلبا على الإنتاج الزراعي، ولذلك وجب على الحكومة توسيع الأراضي الصالحة للزراعة بما يحق لها زيادة في الإنتاج.

بالإضافة الى ذلك هناك أراضي الاستغلالات الفلاحية الغير منتجة والتي تمثل 2.5 وهي صغيرة الا انه لا يعقل ان يبقى أكثر من 1.063.510 هكتار غير منتجة بصورة دائمة، لان ذلك يعد تبديدا لعنصر الأرض وما يلاحظ كذلك على مساحة الغابات أنها تشغل مساحات شاسعة، إلا انها تختلف هذه الغابات من حيث كثافتها، ودرجة نضجها وإنتاجيتها، اذ الملاحظ وجود غابات كثيفة مغطاة بصورة جدية، وبقايا غابات متدهورة، هذا إلى جانب تعرضها إلى الانتهاكات والتعديلات والاستغلال التجاري الجائر، والحرث والتحطيب والأمراض، مما يساهم في تدهور خصائصها من حيث النواة والإنتاجية والكثافة والتوازن.[48]

أما فيما يخص المراعي في الجزائر فتأخذ النسبة الكبيرة من مساحة الأراضي القابلة للزراعة، ورغم كبر مساحتها الا أنها تتميز بانخفاض انتاجيتها من اللحوم لعدد من الأسباب الفنية والاقتصادية، منها عدم انتظام توزيع نقاط المياه والرعي الجائر لذا فد تحول مساحات من تلك المراعي الى مراعي مروية يسهم في توفير الاعلاف في مواسم الجفاف وبالتالي تحسين الإنتاج الحيواني بجانب زراعة الحبوب والبقول والزراعات المستدامة.

ب-الأراضي الصالحة للزراعة:

ويعبر عنها بالأراضي المستغلة فعليا في الإنتاج الزراعي حيث جاءت مساحتها على النحو التالي:

[48] خزار بلال، **مرجع سابق**، ص 45.

جدول: رقم (12) يبين توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر.

البيان	المساحة	النسبة المئوية
أراضي معشوشبة	4.109.965	49.77
أراضي مستريحة	3.382.880	40.7
مروج طبيعية	703.969	8.4
الكروم	99.434	1.2
الزراعة المثمرة	25.434	0.2
الإجمالي	**8.321.680**	**100**

المصدر: التقرير الاقتصادي الغربي الموحد 2000

نلاحظ من خلال الجدول أن المساحة الصالحة للزراعة بلغت 8.3 مليون هكتار وهو ما يعني أن الجزء الأكبر من المساحة غير صالحة للزراعة، وبالتالي محدودية الأراضي في الجزائر، من حيث مثلت كما ذكرنا سابقا 19.8% من الراضي القابلة للزراعة، أي 3.5% من مساحة البلاد.[49]

وتشمل هذه الأراضي على أراضي صالحة للحرث، والتي تنقسم الى (مزروعات عشبية وأراضي مستريحة)، ومزروعات دائمة والتي تنقسم بدورها إلى (مروج طبيعية، زراعات مثمرة وكروم)، والأراضي المستريحة تمثل ثاني أكبر نسبة من الأراضي الغير مستغلة، وهذا راجع إما الى شكل الجفاف أو التصحر، ولنقص الإمكانيات اللازمة لاستغلالها.

[49] عبد القادر فاضل، "القطاع الزراعي في الجزائر: إستراتيجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للزراعة"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر :كلية الزراعة)، 2007، ص 47.

ولذلك قامت الجزائر بمجهودات كبيرة لاستصلاح هذه الأراضي، قصد توزيع مساحة الأراضي المستغلة في الزراعة، حيث صدرت عدة قوانين وتشريعات لتشجيع استغلال هذه الأراضي، لكن ذلك لم يسهم في زيادة حجم المساحة الصالحة للزراعة.

ج-المساحة المحصولية:

وهي تلك المساحة من الأرضي التي تزرع فيها عدة محاصيل زراعية في سنة واحدة، والملاحظ على اغلب الأراضي الزراعية في الجزائر أنها تطق الدورة الأحادي، أي زراعة محصول واحد في السنة، ولذلك وجب عليها تطوير العمل الزراعي، وزيادة الدورات، وذلك عن طريق اتباع تقنيات حديثة تحافظ على نوعية الترة وتزيد في إنتاجية الأرض.[50]

2- الموارد المائية:

المصادر (حجم المياه): مياه سطحية ومياه جوفية.

- المياه السطحية: وتشمل مياه الوديان ومياه الأنهار والتي تعتبر قليلة في الجزائر، حي قدرت كميتها ب 15.4 مليار متر مكعب في السنة، ولا يستغل منها الا 20% والباقي يصب في البحار والشطوط، وتعتبر الامطار المورد الرئيسي للمياه السطحية حيث قدرت كمية الامطار التي تتساقط على الجزائر 13325 مليمتر في السنة، ويتصف الهطول بالتذبذب وعدم الانتظام وهو ما يؤثر على نوع الزراعة و انتاجيتها، وعلى طبيعة جريان المياه السطحية والجوفية المتجددة.

[50] عبد القادر فاضل، **نفس المرجع**، ص 47.

- المياه الجوفية:

بلغ حجم المياه الجوفية في الجزائر 7 مليار متر مكعب منها 2 مليار متر مكعب في المناطق الشمالية و5 مليار متر مكعب في المناطق الصحراوية، لكن حجم المستغل منها 302 مليار متر مكعب منها 1.8 مليار متر مكعب في الشمال و1.4 مليار متر مكعب في الجنوب.

وحسب بعض الدراسات فلقد بلغت احتياجات الجزائر من المياه 60 مليار متر مكعب، ولذلك قامت الجزائر بإتباع سياسة جديدة في هذا المجال، تمثلت في بناء السدود وإدخال تقنيات جديدة على الري مثل الري بالتقطير وطريقة التدفق المائي تحت الضغط الطاقوي الضعيف وتحلية مياه البحر.[51]

3- الموارد البشرية والمالية:

الى جانب الموارد الطبيعية المتوفرة هناك الموارد البشرية، التي تزخر بها الجزائر، حيث نرى نقصها بالقطاع الفلاحي بالرغم من اعتماد الزراعة بشكل كبير على اليد العاملة نتيجة نقص استخدام المكننة الى جانب الموارد البشرية، هناك الموارد المالية التي تعد متوفرة نظرا لامتلاك الجزائر فائض مالي معتبر، ناتج عن ارتفاع أسعار الطاعة.

تشكل الموارد البشرية عاملا دافعا للتنمية او عاملا معيقا لها، حيث تعتبر تنمية الموارد البشرية من أهم الأهداف والتحديات التي تتوخاها عملية التنمية في الجزائر.

فنقص الايادي العاملة في الجزائر التي بلغت قيمتها 142289 نسمة بحوالي 21.7 %في سنة 2000 من اجمالي القوى العاملة في القطاعات الاقتصادية الأخرى، يؤدي الى انخفاض الإنتاجية فالهجرة من الريف الى المدن بسبب ظروف الحياة في الريف يؤدي الى خسائر كبيرة بالأغذية

[51] عبد القادر فاضل، **مرجع سابق**، ص40.

والمحاصيل لعدم توفر الايادي العاملة للحصاد والجني وكذا زراعة المساحات الصالحة للزراعة، في انتاج هذا الى جانب انخفاض المستوى العلمي والتقني للأساليب الحديثة، وكذلك ارتفاع سن العمال و الزراعيين، إضافة الى زيادة عد سكان الجزائر الذي بلغ في سنة 2000 الى ما يقارب 31 مليون نسمة، اذ أن زيادة عدد السكان يؤدي الى ارتفاع نسبة الأطفال وانخفاض الناشطين اقتصاديا، وهو ما ينكس بالسلب على التنمية الاقتصادية و وخاصة على المدى القصير.[52]

- الوارد المالية:

تمتلك الجزائر غلاف ماليا معتبرا يساعدها على تحقيق معدلات مرغوب فيها من النمو في القطاع الزراعي، حيث بلغ الاحتياطي النقدي 200 مليار دولار لسنة 2013، مسجلا ارتفاعا كبيرا عن سنة 2001 الذي بلغ فيها 46 مليار دولار، ويعود السبب الى ارتفاع أسعار البترول.[53]

المطلب الثالث: مشاكل القطاع الفلاحي في الجزائر

ان السياسة الفلاحية الجزائرية مرت بعدة تجارب وإصلاحات جعلت منها حقل تجارب مستوحات من إيديولوجيات مستوردة لا تتلاءم مع مقوماتها الطبيعية والأصيلة، مما نجم عنها مشاكل ومعوقات جمة نتطرق الى أهمها كالآتي:

1- المشاكل الطبيعية:

تعد الموارد الطبيعية أهم عنصر من عناصر الإنتاج بحيث عدم وجود موارد أرضية زراعية يعني عدم وجود إنتاج ولا معنى لرأس المال والعمالة في هذا القطاع، وأي مشكل في هذه الموارد يكون له الأثر

[52] الطاهر مبروكي، "الأمن الغذائي في المغرب، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة ، 2011، ص195.

[53] عمر حذيفة، "دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر: إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، مداخلة في ملتقى دولي (جامعة المسيلة:كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير) 16-15 نوفمبر 2011، .ص 14.

السلبي على الإنتاجية الزراعية، وعلى الجهود المبذولة لتطوير الإنتاج الزراعي، ومن المشاكل التي تواجهها الجزائر في مجال مواردها الطبيعية ما يلي:

أولا: مشاكل تتعلق بالموارد الأرضية:

تتوزع الأراضي الزراعية في الجزائر إلى أراضي مستعملة للفلاحة وأراضي صالحة للزراعة وأخرى تتمثل في أراضي غابية وأخرى غير صالحة للزراعة.[54]

والمساحة المحصولية المستعملة حسب ما ذكرناه سابقا بلغت 8351680 هكتار حي نجد أنها تعتر ضئيلة مقارنة مساحة الأرض القابلة للزراعة، بالإضافة إلى أن مساحة الراضي الغير مغروسة في الجزائر مطرية، وبالتالي تبرز الأهمية للسيطرة على مياه الأمطار وإدارتها بما يحقق تحويل جزء من هذه الأراضي الى زراعات مروية وزيادة إنتاجية الأراضي نتيجة تنظيم عملية الري.

بالإضافة إلى كل هذا وجب على الحكومة الجزائرية حماية الراضي الزراعية من عملية التوسع العمراني، والقضاء على المشاكل التي تصيب التربة الزراعية والتي تأتي على النحو التالي:

- مشاكل ملوحة التربة: وتصيب التربة الزراعية التي يعتمد أصحابها على الزراعة المروية، حيث يؤدي الإسراف في عملية الصرف إلى تملح التربة مما يتسبب في ظهور مجموعة من الظواهر المؤثرة على الإنتاج الزراعي والتي منها انخفاض نسبة التكثيف الزراعي وانتشار نظام التبوير وتدني الإنتاجية، وعدم القدرة على التوسيع الأفقي في الزراعة، ومن أمثلة ظهور هذه الظاهرة بالجزائر التملح في مشروع "ماكنوا قرب وهران".
- ظاهرة انجراف التربة: الى جان ارتفاع نسبة الملوحة في التربة تعاني الأراضي الزراعية من مشكلة الانجراف والتعرية، سواء الانجراف المائي، ما يضطر المزارعين إلى هجرة هذه الأراضي،

[54] بلال خزار، **مرجع سابق**، ص70.

وهو يؤدي إلى خروجها من دائرة الاستثمار الفلاحي، حيث نجد أن 82% من الأراضي المطرية تتعرض لهذه الظاهرة في الجزائر، ومساحتها المقدرة ب 3.49 مليون هكتار مربع.

- والمشكل الذي يصيب التربة الزراعية هو التعرية: حيث ينجم عن قيام السكان بتهيئة الأرض عن طريق الحرث العميق لمرات عديدة قبل موسم المطر، مما يؤدي إلى تهيئة ظروف مناسبة للتعرية لهوائية في حالة الموسم الجاف او بواسطة المياه الجارية عند سقوط الامطار.[55]
- ظاهرة التصحر:

لقد حددت الأمم المتحدة أربع حالات للتصحر تمثلت في:

1- التصحر الشديد جدا: ويتمثل بتحول الأرض إلى وضعية غير منتجة تماما، وهذه لا يمكن استصلاحها إلا بتكاليف باهظة، وعلى مساحات محدودة في كثير من الأحيان، مع العلم أن هذه الأراضي كانت تتمتع بقدرات إنتاجية كبيرة.

2- التصحر الشديد: وينعكس بانتشار النباتات غير المرغوب فيها وانخفاض الإنتاج النباتي بحدود 50%

3- التصحر المعتدل: حيث ينخفض الإنتاج النباتي بحدود 25%

4- التصحر الطفيف: ويتمثل بحدوث تلف طفيف في الغطاء النباتي أو التربة وتعتبر الحالة الأولى الأكثر انتشار في الجزائر، وترع إلى نمط استخدام الأراضي الزراعية من خلال القطع السيء للأشجار لاستخدامها كخشب وقود، وهو ما يؤثر على مساحة الغابات وبالتالي فإن هذا العامل يسهم بشكل مباشر في تدهور البيئة وتوجهها نحو الجفاف.

[55] فوزية عربي، "الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه ،(بجامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد)، 2008، ص226.

2- مشكلة الموارد المائية:

لا شك أن العجز المائي يساهم بشكل كبير في العجز الغذائي، نظرا لكون الإنتاج الزراعي يعتمد بشكل كبير على الموارد المائية، وبالنظر إلى الإحصائيات السابقة عن المناخ في الجزائر، نجد نقصا في مواردها المائية، بالإضافة إلى مشكلة هدرها بسبب للأساليب التقليدية للري، هذا إلى جان تعرضها للتلوث الناعي، كل هذا يؤدي إلى مزيد من العجز الغذائي في الجزائر وبالتالي وجد عليها اتخاذ إجراءات وقائية أكثر فاعلية لحماية مواردها المائية من النصان، والعمل على تطوير أساليب الري المستخدمة في الزراعة.[56]

3- المشاكل البشرية: تتمثل المشاكل البشرية في المشاكل التالية:

أ-اختلال التوازن بين السكان والموارد الأرضية الزراعية:

ان زيادة معدل نمو السكان في الجزائر 35.100 مليون نسمة سنة 2009 وسنة 2011 تقدر ب 36.417 مليون نسمة من أهم التحديات التي تواجه التنمية والذي يرجع إلى أمور تنظيمية تتعلق بحسن تسيير الموارد الأرضية التي تتوافر عليها، حيث يرى الاقتصاديون بأن أصل المسألة الاقتصادية هي الزيادة السكانية مع ندرة الموارد، لكن القول الأصح هو عدم الاستغلال الأمثل للموارد بالإضافة إلى الصراعات القائمة بين الدول من احتكار وحروب ... الخ

ولذلك فإن الزيادة السكانية مع انخفاض مساحة الأراضي المزروعة في الجزائر، يخلق مشكلة اقتصاديه إلا وهي مشكلة توفير الغذاء، وللقضاء عليها يجب على الدولة توسيع الأراضي الزراعية ما يسمح بزيادة الإنتاج.[57]

---

[56] فوزية عربي، **مرجع سابق**، ص227.

[57] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012، ص1.

ت-الهجرة من الريف إلى المدن:

إن هجرة السكان من الأرياف إلى المدن تزيد من أعباء الزراعة نتيجة تغيير أنماط الغذاء المطلوب، بالإضافة إلى الاقتطاع من الموارد الزراعية للوفاء باحتياجات السكان الجدد، ناهيك عن الاقتطاع من فوائض الزراعة ليس للتنمية الزراعية وإنما لتنمية قطاعات أخرى، نتيجة زيادة احتياجات السكان.

ولقد بلغ سكان المدن في الجزائر 22.14 مليون نسمة في حين بلغ سكان الأرياف 12.960 مليون نسمة من عدد السكان الإجمالي المقدر ب35.100 مليون نسمة سنة 2009، ويدل الفارق بين القيمتين عن حجم النزوح من الريف للمدن، وهذا بالمقارنة بسنة 2010 التي تراجعت فيها نسبة سكان الريف إلى 11.383 مليون نسمة، وان للحد من الهجرة الريفية أصبحت ضرورة ملحة لتحقيق برامج التنمية والتجديد الفلاحي والريفي في الجزائر، وذلك من خلال تحسين الأوضاع المعيشية، وتوفير المرافق الضرورية، وتوفير المناخ الملائم يسمح بتثبيت السكان وجذب سكان المدن إلى الريف.[58]

ث-المشاكل التكنولوجية:

يعكس تخلف الإنتاجية الزراعية الجزائرية تخلف المستوى التكنولوجي للإنتاج، فما زالت الزراعة تعتمد على وسائل غير فنية بالإضافة إلى عدم شراء التكنولوجيا الحديثة للزراعة، ويظهر التخلف بدءا من البذور الغير محسنة وغير الملائمة للبيئة ومشاكل انخفاض المطر، ويمتد التخلف التكنولوجي إلى المساحات المزروعة ما يسمح بزيادة الإنتاج إلى استخدام المعدلات السمادية المثلى.

[58]- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2012، ص4.

ويرجع عدم التوسع في استخدام الآلات الزراعية إلى صغر الحيازات الزراعية، وبالتالي عدم مقدرة صغار المزارعين اقتناء الآلات خصوصا مع ارتفاع أسعارها.[59]

المبحث الثالث: مؤسسات وطرق تمويل القطاع الفلاحي.

لضمان تنمية جيدة لمختلف القطاعات، لاسيما القطاع الفلاحي بالجزائر لابد من تأسيس مؤسسات تكون كهياكل قاعدية منظمة بالشكل القانوني المطلوب، لتمول وتدعم هذا القطاع وتقف على إيجاد الحلول لجل المشاكل التي يعاني منها القطاع الفلاحي، وهذا ماسوف نتعرض له في هذا المبحث موضحين كل نقطة سبق ذكرها:

المطلب الأول:مؤسسات تمويل القطاع الفلاحي.

أولا:المؤسسات التي تمول الفلاحة عينيا:

هي عبارة عن تعاونيات متخصصة في التمويل الفلاحي لأنها أكثر فعالية في تحقيق الأهداف المبتغاة من عملية التمويل، كما أنها تقوم بتقديم قروض عينية للفلاحين وخاصة المواد التي هم في حاجة إليها، يعني بعبارة أخرى تمنح المزارعين البذور، الأسمدة، الخدمات.... الخ

أيضا هذه القروض تكون في شكر الماشية، الأبقار، عتاد فلاحي لتهيئة الأرض واستصلاحها، من بين هذه المؤسسات:

الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي CRMA يعتبر الصندوق وهو شركة مدنية معتمدة بمرسوم لوزارة الاقتصاد بتاريخ 1964 /04 /27الكائن مقرها في 24شارع " فيكتور هيجو" بالجزائر العاصمة[60].

---

[59] – التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2010 ، ص313.

ثانيا:المؤسسات التي تمول الفلاح نقدا:

من أهم المؤسسات المالية التي مارست هذه المهمة بالجزائر:

1- البنك الوطني الجزائري" B.N.A " من سنة 1962-1982 أنشئ البنك الوطني الجزائري بمقتضى القانون رقم 178-66المؤرخ في 13جوان 1966 ليكون بذلك أداة للتخطيط المالي ودعامة للقطاع الاشتراكي والزراعي، وقد ضم بعد ذلك جميع البنوك ذات الأنظمة المتشابهة له وتتمثل في :[61]

-بنك التسليف العقاري الجزائري التونسي في شهر جويلية 1966؛

-بنك التسليف الصناعي والتجاري في جويلية 1967؛

-مكتب معسكر للخصم.

وكان المطلوب من البنك إضافة إلى واجبه كبنك تجاري دعم عملية التحول الاشتراكي في الزراعة (التسيير الذاتي) بسبب التعارض الوظيفي مع المؤسسات المصرفية الأخرى، فقد لجأت الدولة إلى إلغائها جميعا عام 1968لكي يبقى هذا البنك وحده في الميدان الزراعي، وبذلك مثل بنقطة تحول مهمة للاقتصاد الوطني من طرف السلطات في إطار إنشاء جهاز مصرفي وطني وتجسيد الإدارة السياسية التي بدت واضحة في استرداد البلاد لسيادتها وهذا ما عبر عنه بالمصطلح

الاقتصادي ضرورة التحكم في المستقبل وبمصطلح ضرورة تنظيم ديمقراطية الشعب[62].

---

[60] معوش إيمان، بورحلة نسيمة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين بسام، رسالة الماستر (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، تخص اقتصاديات المالية والبنوك)، 2014-2015، ص91.

[61] لعشب محفوظ، القانون المصرفي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية) ، 2011،ص1.

[62] معوش إيمان، بورحلة نسيمة **المرجع السابق**، ص 91.

وكانت وظائف البنك الوطني الجزائري تتمثل فيما يلي:[63]

-تنفيذ خطة الدولة فيما يخص القروض قصيرة ومتوسطة الأجل وضمان القروض كتسهيلات الصندوق والسحب على المكشوف، والتسليف على البضائع و الاعتمادت المستدينة؛

-منح القروض الزراعية للقطاع الفلاحي الداخلة في إطار التسيير الذاتي مع المساهمة في الرقابة على وحدات الإنتاج الزراعي حتى 1982 حيث تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية)

-منح القروض للقطاعين الصناعيين العام والخاص؛

-تمويل التجارة الخارجية، بالإضافة إلى مساهمته في رأس مال عدة بنوك أجنبية.

-تمويل الجماعات المحلية

2- بنك الفلاحة والتنمية الريفيةB.A.D.R" " إبتداءا من 13مارس 1982إلى يومنا هذا[64]:

تم تأسيس بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمرسوم رقم 106- 82بتاريخ، 13/03/1982وفي الحقيقة كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري وبنك الفلاحة والتنمية الريفية هو بنك تجاري ، وكلف بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي، وكل الأنشطة الممتدة أو المتممة للزراعة، وكذلك الصناعات الزراعية، أي المتركزة على الزراعة، وكذا الحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة بالريف، وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المتعلقة بالريف وكذلك تطوير الإنتاج الغذائي، والبنك الفلاحي يتميز بأنه بنك الودائع) يقبل الودائع الجارية أو لأجل أي من شخص مادي أو معنوي ويقرض الأموال بآجال مختلفة (وهو بنك تنمية) يمنح القروض متوسطة وطويلة الأجل

---

[63] لعشب محفوظ، **مرجع سابق**، ص .16

[64] Slimane badrani,l'agriculture algérienne depuis 1966 ,opu ,alger,1981.p209.

بهدف تكوين رأس المال الثابت منح القروض القصيرة والمتوسطة والطويلة الأجل، أو مع بدون ضمانات قصد:[65]

– تمويل المشاريع المخططة والتي تعمل على ترقية النشاطات والهياكل الفلاحية.

– مساعدة المسؤولين عن الوحدات الإنتاجية في تحديد احتياجاتهم المالية، ومراقبة الاستعمال الحسن للأموال على أن يكون في الأغراض المخصصة لها:

– تمويل الهياكل وأنشطة الإنتاج الفلاحي وكل الأنشطة المتعلقة بهذا القطاع.

– تمويل هياكل وأنشطة الصناعات الفلاحية.

– تمويل أنشطة وهياكل الصناعات التقليدية والحرف الريفية.

3–الصندوق الوطني للتعاون الفلاحيC.N.M.A" " تم إنشاء الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي منذ ،1972و أعيد تأسيسه بموجب عقد توثيقي بتاريخ 21جويلية 1998كشركة مدنية ذات أسهم مكونة من أشخاص طبيعيين و اعتباريين.

4–الصندوق الوطني للضبط والتنمية الفلاحية F.N.D.R.A

5–الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحيCRMA" " يعتبر الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي أحد فروع الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي هذا الأمر الذي انبثق من تجمع أنشأ عام 1972بالمرسوم رقم / 72 04المؤرخ في ، 02 – 12 – 1972و الذي أنشأ على أنقاض القرض الفلاحي خلال الحقبة الاستعمارية، وكان نتيجة إرادة الفلاحين لحماية بعضهم البعض ضد الأخطار التي يتعرضون لها من خلال نشاطاتهم ، إذن فهو وسيلة للحماية الاقتصادية و الاجتماعية

[65] - محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، 2005 ، ص 134.

وتختلف هذه القروض في فترة استردادها ونسب فوائدها كما يلي:

-أ القروض قصيرة المدى :تسمى بقروض الموسم الفلاحي ومداها أقل من سنة[66] .

ب- القروض متوسطة الأجل :هي قروض تجهيزية تتمثل في اقتناء عتاد لتهيئة الأرض والآلات وآلات السقي...الخ، ومدتها من سنتين إلى خمس سنوات.

ج- القروض طويلة الأجل : هي قروض طويلة المدة تصل أحيانا إلى 25سنة لاستردادها وهي ذات طابع خاص بالمشاريع الكبرى والتجهيزات الضخمة مثلا كاستصلاح الأراضي، حفر الآبار للسقي ذات السعة الواسعة.

المطلب الثاني: طرق التمويل الفلاحي.

يقصد بالتمويل الأشكال والوسائل المختلفة لتحقيق التحول المستمر للقوة الشرائية من الوحدات ذات الفائض في الموارد إلى الوحدات ذات الحجز في الموارد وذلك من خلال القروض الممنوحة التي تتمثل في:

- أولا: قروض الاستغلال وهي: القروض الموجهة لتمويل الأصول المتداولة في الميزانية وهي قروض قصيرة الأجل لتمويل نشاطات الاستغلال التي تتكرر باستمرار أثناء العملية الإنتاجية مثل:

التخزين والتوزيع ولا تتعدى هذه القروض في الغالب ثمانية عشر شهرا وذلك حسب طبيعة النشاط ذاته او حسب الوضعية المالية للمؤسسة ونذكر منها:[67]

[66] معوش إيمان، بورحلة نسيمة، واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين بسام، **مرجع سابق**، ص 93.

- تسهيلات الصندوق: وهي عبارة عن قروض معطاة لتحقيق صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة التي يواجهها الزبون ويتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة.
- قروض الربط: وهي عبارة عن قروض تمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب ويقرر البنك مثل هذا النوع من القروض عندما يكون هناك شبه تأكد من تحقق العملية محل التمويل.
- تسبيقات على البضائع: وهي عبارة عن قروض تقدم إلى الزبون لتمويل مخزون معين والوصول يكون مقابل.

ثانيا: قروض الاستثمار:

هي قروض تمنح لشركات الاستثمار لتمويل اكتتابها في الأوراق المالية وفي كل الحالات يمثل القرض جزء من قيمة الأوراق المالية المشترات.

هي علاقة اقتصادية قانونية ذات شكل نقدي تحدث عند انتقال القيمة المالية للبنك إلى عملائه مع تسديد قيمتها في اجل محدد مع فوائد متفق عليها.

ثالثا: قروض التجارة الخارجية:

تطلع البنوك بدرها في انجاز عمليات التجارة الخارجية، إذ أن له مراسلين في معظم بلدان العالم وهم عبارة عن بنوك أجنبية تتعامل معها، ونجد ثلاث أنواع من التجارة الخارجية نوجزها فيما يلي:

- الاعتماد المستندي:

---

[67] الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، (الجزائر: الساحة المركزية، بن عكنون) ط2، (د س ن)، ص 58.

هو تركيب بنكي بين بنكين أو أكثر في شكل تعهد كتابي مصرفية دولية لتمويل تعاقدات ذات طبيعة تجارية بين مستورد داخلي وجهة مستفيدة بالخارج مصدرة للبضائع أو موارد أو خدمات، وتعنى الصيغة الاقتصادية الدولية الاعتماد المستندي وخضوعه للقواعد والاعتراف الدولي.[68]

- قرض المشتري:

وهو آلية يقوم بموجبها بنك أو مجموعة من البنوك من البلد المصدر بإعفاء قرص المستورد ليقوم بدره بالتسديد الفوري للمورد ويمنح لفتة تتراوح بين 18 شهر و10 سنوات وذلك لتمويل صفقات شراء التجهيزات والمعدات.

- قروض الموارد:

وهو آلية أخرى من آليات تمويل التجارة الخارجية على المدى المتوسط والطويل وقرض المورد هو قيام البنك المانح لقرض المصدر بتمويل مصادراته فهو يمنح له تحصيل مستحقاته بعد إرساله موضوع الصفقة للمشتري الأجنبي وال متحصل على مهمة التسديد.[69]

المطالب الثالث: المشاكل التي يواجهها التمويل الفلاحي وبعض الحلول.

✓ **أولا: مشاكل التمويل:**

- عدم دقة المعلومات التي تم منح القروض على أساسها أو التي عليها دراسة الجدوى.
- ضعف نسبة التمويل الذاتي للمشروع.
- عدم أمانة المقترض فيما يقدمه من بيانات.
- الإهمال في تطبيق الشروط الجزائية المقررة في حالة التأخر عن السداد في مواعيد الاستحقاق.

---

[68] احمد غنيم، الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، (القاهرة:دار المعرفة العلمية)، ط6، 1998، ص 10.

69 احمد غنيم، نفس المرجع، ص 11.

- اليد العاملة في القطاع الفلاحي بقية صعبة وغير متوفرة بشكل كبير بالإضافة الى أسعارها الباهظة.[70]
- عدم احترام المقترض للالتزامات التي يقدمها له البنك من توجيهات ونصائح.
- عدم استخدام القرض جزئيا أو كليا فيما صرف من اجله.
- يجب عدم تسيير القطاع الفلاحي من طرف الدولة وحدها وهذا ليس لعجزها عن تسييرها بل دورها على الرقابة والتنظيم.
- عدم التسديد.
- عدم ثبات واستقرار سعر الفائدة.
- سعر القرض غير ثابت.[71]

✓ **ثانيا: اهم الحلول لهذه المشكلة والتي يمكن بلورتها على مستويين هما:**

- **على مستوى الدولة:** تكرر الدخل الحكومي في أوقات متعددة لتقرير الإعفاء الكلي او الجزئي للمقترضين من الدين أو لتقرير تسديدات له في السداد وقد أعلن عنه في حالة السداد الفوري للذين سيتم التنازل عن جزئ من الفوائد المستحقة، وذلك بهدف تفرغ المزارع المقترض المباشر نشاطه الفلاحي الإنتاجي.
- **على مستوى البنوك:**

- تخفيض الفائدة على بعض أنواع القروض.
- تقرير فترات سماح طويلة تتناسب مع العائد.
- تعديل إجراءات الضمانات البنكية لصالح الفلاحين من خلا ل التامين التأجيري.

---

70 محمد كمال خليل الهمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، ط 2، 2000، ص385.

71 المقابلة الشخصية مع موظف في بنك البدر وكالة بسكرة السيد نجم الدين قلالة، في 18 افريل 2016 على الساعة 14.30

- اتحاد الفلاحين يلعب دور كبير في تحرير قطاع الفلاحة.
- يجب توفر المياه وتسهيل حفر الآبار للفلاحين.
- على المؤسسات المصرفية أن تساهم في تسهيلات القروض.
- تقديم حافز للعملاء بهدف ارتفاع المنتج الفلاحي.
- تخفيض التكلفة التي يتحملها الفلاح او المستثمر.
- تخفيض نسبة الفوائد التي يقدمها البنك.[72]

[72] المقابلة الشخصية مع موظف في مديرية الفلاحة لولاية بسكرة السيد بن صالح طارق، في 20أفريل 2016 على الساعة 09:00

خلاصة

بعد تحليل واقع السياسة المالية الذي تمثل في دعم الإنعاش الاقتصادي بتخصيص مبالغ مالية تقدر بملايير الدولارات لتمويل مختلف القطاعات وتنمية مختلف المجالات بالوطن من تحسين الخدمات الاجتماعية و المعيشية للسكان و خلق فرص عمل لتخفيض نسبة البطالة نجد أيضا أن القطاع الفلاحي كان مدرجا ضمن برامج هذه السياسة و أهدافها وهذا ما لاحظناه من خلال المساحة التي أخذها هذا القطاع في الدولة و الحصة المالية المخصصة لتنميته و التي تم إنفاقها على مدار هذه الفترة مع بناء مؤسسات تمول الفلاحة وذلك بغرض القضاء على جل المشاكل الطبيعية والبشرية والتكنولوجية ومشكلة الموارد المائية التي تعرقل القطاع.

وعليه نتوصل إلى أن السياسة المالية المسطرة من طرف الدولة قد ساهمت بنسبة كبيرة في إحداث تغيرات وتطورات على جميع الأصعدة بما في ذلك القطاع الفلاحي ولا يمكن نكر ذلك.

الفصل الثالث

دراسة حالة بنك الفلاحة و التنمية الريفية

وكالة بسكرة

تمهيد:

إن بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو أحد البنوك التجارية الجزائرية التي تعمل على دعم الاقتصاد الوطني و المساهمة في عملية التنمية داخل التراب الوطني، و من خلال هذا الفصل سنحاول التعريف بهذا البنك بالتطرق إلى نشأته و مهامه و عرض مختلف مصالحه و أقسامه و الوظائف التي يقوم بها ، كما حاولنا معرفة مدى مساهمة بنك الفلاحة و التنمية الريفية في تمويل المشاريع من خلال دعمها بمنح القروض.

المبحث الأول : تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بسكرة

يعتبر بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببسكرة أحد أهم البنوك التجارية في الجهاز المصرفي الجزائري حيث استدعت الحاجة وكذا الظروف الملحة إلى إنشاء بنك يعنى بالقطاع الفلاحي باعتباره ذو أهمية كبيرة في المسار التنموي.

المطلب الأول :نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

أولا :نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

تأسس بنك الفلاحة والتنمية الريفية في 13 :مارس1982 ، بمقتضى المرسوم، وفي حقيقة الأمر كان تأسيسه تبعا لإعادة هيكلة البنك الوطني الجزائري، حيث ارتبط تأسيسه بتمويل هياكل ونشاطات الإنتاج الزراعي والحرف التقليدية في الأرياف وكل المهن الحرة والمنشآت الخاصة المتواجدة في الأرياف[73].

وبالتالي فإنه بنك متخصص إذ أن مهمته تمويل القطاع الفلاحي والأنشطة المختلفة في الريف، وذلك بغرض تطويره وتطوير الإنتاج الغذائي على الصعيد الوطني، وهو أيضا بنك تجاري حيث يمكنه جمع الودائع من أي شخص مادي أو معنوي، ويقرض الأموال بآجال مختلفة، تستهدف تكوين أو تحديد رأس المال الثابت وهو يعطي امتيازا للمهن الفلاحية والريفية بمنحها قروضا بشروط سهلة وبسعر فائدة أقل . وهذا البنك يأخذ بمبدأ اللامركزية حيث أعطى لفروعه صلاحيات واسعة في منح القروض، وهذا لخدمة إعادة الهيكلة وتسهيلا لخدماته بعد أن أعيد تقسيم البلاد الى 48 ولاية ورأس ماله عند التأسيس قدر ب 1مليار دينار جزائري.

تعتبر المجموعة الجهوية للاستغلال بسكرة من أوائل المديريات :بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة التي ورثها بنك بدر عن البنك الوطني الجزائري إذ وجد المجموعة الجهوية للاستغلال ووكالتها مع انبثاق البنك

[73] _معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية

عن البنك الوطني الجزائري سنة 1982 كما تعتبر المديرية الجهوية للبنك على مستوى الولاية .وتملك المديرية الجهوية بسكرة شبكة توزيع تتكون من 09وكلات موزعة على ولاية بسكرة والوادي حيث تتواجد وكالة بسكرة في نفس مقر المديرية الجهوية في الولاية أي في وسط مدينة بسكرة.

مراحل تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية :

شهد بنك الفلاحة والتنمية الريفية الكثير من التطورات منذ نشأته إلى الوقت الحالي في مختلف الإصلاحات التي مر بها القطاع البنكي في الجزائر ويمكن تقسيمها إلى أربعة مراحل .

المرحلة الأولى:(1982-1990)

بعدما تم تأسيسه على أنقاض البنك الوطني الجزائري برأس مال قدره1 مليار دينار جزائري ،سعى فرض وجوده في السنوات الأولى حيث قام بفتح العديد من الوكالات في المناطق الريفية وذلك طبقا لمبدأ تخصيص البنوك .وبعدm هذا الإصلاح الاقتصادي تحول البنك إلى شركة مساهمة برأس مال قدره2.2 مليار دينار.

المرحلة الثانية:(1991-1999)

بعد صدور قانون النقد والقرض الذي أعطى استقلالية أكبر للبنوك ونص على نهاية تخصصها بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر مهامه المختلفة والمتمثلة في منح القروض وتشجيع عملية الادخار.

شهدت هذه المرحلة إدخال التكنولوجيا والإعلام الآلي حيث تم تطبيق نظام سويت لتطبيق عملية التجارة الخارجية سنة 1991وإدخال مخطط الحسابات الجديدة على مستوى الوكالات سنة 1992وهذا إلى جانب تشغيل بطاقات السحب ما بين البنوك وهذا خلال 1996 و 1998على التوالي.

المرحلة الثالثة:(2000-2005)

تميزت بموجب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديدة في مجال تشجيع الاستثمارات ونشاطها ومستوى مردودها يساير قواعد اقتصاد السوق، وفي إطار تمويل الاقتصاد ضمن هذه جعل الاقتصادية الجديدة للجزائر، عمل بنك الفلاحة والتنمية الريفية على تغيير سياسة الإقراض إلى حد كبير وزيادة حجم القروض لفائدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والمصغرة في جميع الميادين .فأصبح يظم بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 334 وكالة منها 36 وكالة قيد الانجاز و 42مديرية جهوية ويشغل ما يقارب 7000 عامل ما بين إطار و موظف.

ونظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية صنف هذا البنك في قاموس مجلة البنوك) طبعة (01 في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية والمرتبة 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف.

المرحلة الرابعة (ما بعد ماي 2005)

كان بنك الفلاحة والتنمية الريفية يمول جميع النشاطات دون استثناء ولكن بعد شهر ماي 2005 عاد إلى التخصص في تمويل القطاع الفلاحي، ورغم هذه التحولات إلا أنه مازال يمول الأنشطة الأخرى لصالح المتعاملين معه قبل ماي 2005 وذلك حفاظا على سمعته وتقديرا منه لعملائه.

ثانيا :تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يعرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية كما يلي:

يمكن أن يعرف أنه" بنك تجاري يمكنه جمع الودائع سواء كانت جارية أو لأجل، ويمثل أيضا بنك باعتباره يستطيع القيام بمنح القروض المتوسطة أو طويلة الأجل وهدفها تكوين رأسمال الثابت[1]

بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة:

تعتبر ولاية بسكرة من المناطق الفلاحية المهمة في الجزائر لذا فان إنعاش الفلاحة فيها لن يكون بعمليات تمويل كبيرة، تتولى الدولة توفيرها، وهذا ما يوضحه بنك الفلاحة والتنمية الريفية ببسكرة بالمرسوم

[1] _ معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية

رقم 82-106 والذي يقع مقره بشارع بن باديس بسكرة ويشرف على تسع وكلات تظم الدوائر التالية : بسكرة، سيدي عقبة، أولاد جلال، الدبيلة، الوادي، المغير، قمار، جامعة، طولقة .وكل وكالة من هذه الوكالات لها صلاحية محددة فهي تقوم بتمويل القطاع الفلاحي والتجاري والحرفي التابعة للدائرة.

ومن خلال ما ذكر فالهدف من حقيقة إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي.

المطلب الثاني :وظائف وأهداف وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يقوم بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة وظائف ويسعى إلى تحقيق العديد من الأهداف وتقديم خدمات متنوعة وتتمثل في:

أولا :وظائف بنك الفلاحة والتنمية الريفية :نذكر منها:

-تنفيذ جميع العمليات المصرفية والاعتمادات المالية

-منح القروض والمساعدات وتطوير الأعمال الفلاحية والزراعية والصناعية.

-تمويل الأعمال الزراعية الصناعية المرتبطة مباشرة بقطاع الفلاحة.

-جمع الادخار الوطني.

-تقديم المساعدات للمهن الفلاحية والمهن الأخرى المرتبطة بالأعمال الفلاحية.

-جمع الودائع المختلفة (الجارية ولأجل)

-تمويل عمليات التجارة الخارجية وذلك عن طريق القروض المتعلقة بعمليات استراد السلع والتجهيزات والمواد الأولية وتحويل العملات.

-المساهمة في رؤوس أموال المؤسسات والبنوك والتي تحققق له أرباحا.

ثانيا :أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية:

يسعى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسكرة الى تحقيق مجموعة من الأهداف نذكر منها:

-مواجهة المنافسة ورفع حصته في السوق الوطنية والعمل على تدعيم وضعيته التنافسية في السوق البنكية.

-إرضاء الزبائن وعرض المنتجات والخدمات التي من المحتمل أن تلبي احتياجات الزبائن.

-تطبيق معايير الجودة.

-التطوير عن طريق إدخال تقنيات إدارية جديدة عن طريق استخدام الإعلام الآلي في مختلف العمليات البنكية وإدخال تشكيلة جديدة من الخدمات.

-تحسين وتطوير العلاقات مع العملاء

-زيادة الموارد بأقل التكاليف وبأفضل ربحية وتنويع هذه الموارد في ظل قواعد وقوانين النظام البنكي.

-الحصول على المعلومات بأكثر دقة وأسرع وقت.

-رفع ودائع البنك من خلال تحسين وتطوير جودة ونوعية الخدمات المقدمة إلى الزبائن.

-تحسين الأوضاع الاقتصادية للمؤسسات خاصة العمومية.

-زيادة ثقة العملاء والمؤسسات الخاصة بهذا البنك

-توسيع حجم القروض الممنوحة بإتباع سياسة المنافسة السعرية القائمة على تخفيض معدل الفائدة على القروض المعطاة.

-تحسين نوعية الخدمات وتنويع محفظة القروض.

ثالثا :خدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية :تتمثل الخدمات التي يقدمها بنك الفلاحة والتنمية الريفية لجذب مدخرات زبائنه وتمكينهم من توظيفها : [1]

خدمات الادخار لديه وتتمثل في:

1-سند الصندوق

[1] _ معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية

هو دفتر يخول لصاحبه الحق في فتح حساب للادخار إذ يمكن صاحبه من إمكانية سحب أمواله في أي وقت يشاء ومن أي وكالة من وكالات البنك كما يمكن لصاحبه توكيل أي شخص ينوب عنه في الحالات الضرورية، ويتيح هذا الحساب لصاحبه الحصول على فائدة عند نهاية كل سنة مالية لتضاف إلى رصيده،ويقوم موظفو البنك بتسجيل جميع العمليات البنكية التي يقوم بها كل من البنك والعميل على هذا الدفتر، الشيء الذي يتيح للعميل المتابعة الجيدة لحسابه وتجدر الإشارة هنا إلى أن العميل له الحرية في فتح الحساب مقابل حصوله على فائدة أو لا حسب رغبته.

2- **دفتر توفير الشباب.**

هو دفتر يمكن صاحبه من الشباب دون 19 سنة عن طريق ممثله الشرعي من فتح حساب إيداع ويقدر المبلغ الأدنى لهذا الدفتر 500 دج ويتيح هذا الدفتر لصاحبه عند بلوغه الأهلية القانونية، وذو الأقدمية التي تزيد عن 5 سنوات الاستفادة من قرض بنكي قد يصل الى 2 مليون دينار جزائري.

3- **دفتر خاص بالسكن.**

يتيح هذا الحساب لصاحبه في حالة أراد الحصول على سكن إمكانية مساعدة البنك بتمويله لمشروعه السكني، وفي هذه الحالة تكون سعر الفائدة التي يدفعها صاحب هذا الحساب أقل من الفائدة التي يمكن أن يدفعها شخص أخر يريد تمويل مشروع سكني وهو غير فاتح هذا الحساب.

4- **حساب إيداع لأجل.**

ويتمثل هذا الحساب في حساب يفتحه صاحبه لإيداع أمواله مقابل حصوله على فائدة محددة من طرف البنك حسب مدة الإيداع.

- **خدمات متعلقة بالإقراض**

يقوم بنك بدر على غرار البنوك الأخرى بدور الوساطة المالية، فبعد استقباله إيداعات المدخرين باستخدامها في شكل قروض لذوي الاحتياجات المالية وهذه القروض تختلف من حيث المدة وغرض الحصول على القروض، وكذا الضمانات المطلوبة.

ويمنح بنك الفلاحة والتنمية الريفية أنواع عدة من القروض نذكر منها:

- **قروض الاستغلال**

هي قروض مدتها سنة واحدة ولا تتجاوز سنتين وتهدف إلى تمويل احتياجات التشغيل ويفرق البنك نوعين من القطاعات عند إعطاء هذه القروض هما القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة.

- **قروض الاستثمار**

هي قروض متوسطة وطويلة الأجل تتراوح مدتها من سنتين إلى 5 سنوات وقد تصل إلى 8 أو أكثر ويمنح هذا النوع من القروض عادة لتمويل مشتريات المعدات أو تجديد الآلات أو بهدف تكوين رأس المال الثابت في حالة القروض طويلة الأجل وتمنح عادة لقاء رهن عقاري.

- **المنتجات الالكترونية:**

هي منتجات متطورة استحدثت بغرض تحسين نوعية الخدمات المقدمة للعملاء وتخفيف الضغط على الشبابيك واستمرار الخدمات طيلة أيام الأسبوع، وتتمثل هذه المنتجات في بطاقة الدفع بدر حيث تسمح هذه البطاقة بإجراء عملية السحب على مستوى الموزع الآلي للأوراق النقدية المتواجدة في كل وكالات بنك الفلاحة والتنمية الريفية أو حتى وكالات البنوك الزميلة.

هذا المنتج صمم من قبل مهندسي وإطارات البنك يتميز بتكنولوجيا عالية توفر للزبائن خدمة مستمرة متواصلة ذات جودة عالية.

المطلب الثالث :الهيكل التنظيمي لبنك BADR بسكرة

تعتبر المجموعة الجهوية للاستغلال سلطة الهيكلة للوكالات التابعة لها، وهي تقدم الدعم التقني وتعمل على التنسيق بينها ومراقبة كل نشاطاتها وهي الجهة المخولة لها مخاطبة المديرية العامة لوكالتها وكذلك المديريات المركزية للبنك.

وتظم المجموعة الجهوية للاستغلال حسب الشكل المصالح التالية :وتتكون من:

1- المديرية : هي المسئولة عن السير الحسن للمجموعة الجهوية للاستغلال ولمجموعة الوكالات التابعة لها .**المدير** :وهو المكلف بتطبيق الإستراتيجية الموضوعة لها من طرف المديرية العامة، السهر على تحقيق أهداف البنك، وإعداد برنامج عمل سنوي وتنفيذه، إعداد تقرير سنوي لنشاط البنوك .وهي مصلحة تابعة للمدير وهي تعمل على المساعدة في تسهيل أعماله، ويتدخل بدوره في سكرتارية تسيير عملها كما تعمل على استقبال العملاء البريد والمكالمات الهاتفية.

نائب المدير :وهو يساعد المدير في مختلف مهامه كما أنه يخلفه في حالات غيابه الى أن هذا المنصب يبقى شاغرا وبالتالي فان سلطات هذا المنصب تبقى في يد المدير.

المصلحة القانونية :وهي مكلفة بإشراف ومساعدة الوكالات من الناحية القانونية والتأكيد على سلامة الضمانات المقدمة للحصول على القروض، الإشراف القانوني لتحصيل الديون ومراقبة نشاط المحامين المستشارين، ضمان حسن تنفيذ الاتفاقيات القانونية ومراقبة ومصادقة وثائق فتح الحسابات.

خلية تحصيل الديون :وتعمل على تحصيل الديون على مستوى شبكة الوكالات التابعة للمجموعة الجهوية للاستغلال وتقوم بمراجعة ديون العملاء وتشكيل الملفات التي في حيازة الوكالات ومساعدة مديري الوكالات في المفاوضات مع المدينين لاقتراح إعادة تنظيم ديونهم.

2- مديرية التجارة : وهي تتكون من:

مصلحة التنشيط التجاري :وتعمل على:

-وضع خطة عمل للسياقة التسويقية وتنفيذها بعد موافقة الإدارة العامة.

-إعداد الدراسات الاقتصادية للمنطقة واقتراح إنشاء وكالات جديدة

-تحديد الزبائن والمحتملين والموجودين.

-المشاركة والإعداد لمختلف التظاهرات الاقتصادية والتجارية والمحلية.

* **مصلحة القروض** : تختص هذه المصلحة بكل العمليات المتعلقة بمنح القروض بشتى أنواعها كما تتولى أيضا دراسة ملفات القروض وتتكون هذه المصلحة من ثلاث فروع:

-مختص في منح القروض للفلاحين :فرع القروض الفلاحية

-مكلف بمنح القروض للتجار :فرع القروض التجارية

-يتولى القيام بالإحصائيات السنوية والشهرية للقروض الممنوحة :فرع الإحصائيات والمديريات التابعة لمصلحة القروض هي:

- مديرية تمويل المؤسسات الكبرى وقد أوكلت لها مهمة تمويل المؤسسات الكبرى العامة والخاصة الوطنية منها والدولية مع تنشيط القطاع التجاري والصناعي.
- مديرية التمويل المالي للمؤسسات الصغرى والكبرى.

وقد أوكلت لها مهمة تمويل المؤسسات الصغرى والمتوسطة التي تنشط في القطاعين التجاري والصناعي.

- مديرية تمويل النشاطات الفلاحية وقد أوكلت لها مهمة تمويل النشاط الفلاحي من خلال دراسة كل الملفات المتعلقة بالقروض الفلاحية.
- مديرية الدراسات والتسويق والموارد أوكلت لها مهمة الدراسات والتسويق وكذا الموارد من خلال :

✓ تعيين وتحليل النشاطات المؤدية إلى إعادة هيكلة سياسة البنك في ميدان التمويل.

- ✓ وضع بنك المعلومات فيما يخص التسويق والموارد ومتابعة الأعمال ومديرية المراقبة والإحصاء.
- ✓ مديرية المتابعة وإعادة التحصيل وتقوم هذه المديرية بالمهام التالية:
- ✓ ضمان احترام الشروط الناجمة من رخص التمويل مع مراقبة كل الوثائق.
- ✓ التدخل وإعلام المسئولين في الرتب عند اكتشاف التعاون أو المخالفة.
- ✓ ضمان متابعة الديون الغير مدفوعة.
- ✓ متابعة تصفية الديون مع مديرية الشؤون القانونية.

3-<u>مديرية الإدارة والمحاسبة</u> :وتظم أربعة مصالح وهي :

- **مصلحة تسيير الموظفين** :وتقوم بـ:

إدارة الملفات الإدارية للموظفين

- ✓ إعداد الميزانية السنوية للمواد البشرية وإدارة عمليات دفع الأجور في ظل احترام القانون وتنظيم عقود العمل.
- ✓ إدارة والتخطيط المتعلق بالعطل السنوية
- ✓ إدارة الأعمال التأديبية وتنفيذ الخطط السنوية للتكوين والتدريب.

- **مصلحة الوسائل العامة** :وتقوم بـ:

- ✓ دارة المخازن والوثائق.
- ✓ السهر على حفظ وحماية الأشخاص.
- ✓ حماية البضاعة التابعة للمجموعة الجهوية للاستغلال والوكالات التابعة لها.

- **مصلحة المحاسبة** :وتقوم بما يلي:

- ✓ السهر على تسيير حسابات الخزينة في ظل الاحترام الصارم للحدود القصوى للصندوق.
- ✓ التأكد من احترام وتطبيق مبادئ وإجراءات المحاسبة.

- ✓ إعداد ملفات الاختتام المحاسبي.

- **مصلحة الإعلام الآلي** :وتقوم بما يلي:

- ✓ تهتم بتسيير الأجهزة الآلية للبنك.
- ✓ تطبيق البرامج ونظم المعلومات الخاصة بالبنك.
- ✓ تحديد الاحتياجات من تكنولوجيا المعلومات.

- **خلية المراقبة** :وتقع تحت السلطة المباشرة لمدير المجموعة الجهوية للاستغلال وتقوم على:

- ✓ مساعدة أجهزة المراقبة على مراقبة نشاط الوكلات.
- ✓ تنظيم بعثات المراقبة وذلك لضمان انتظام ومطابقة عمليات منح القروض من طرف الوكالات.
- ✓ تنسيق وضمان متابعة تنفيذ خطط التصحيح والمعدة من طرف مصالح التفتيش.

الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنة 2001

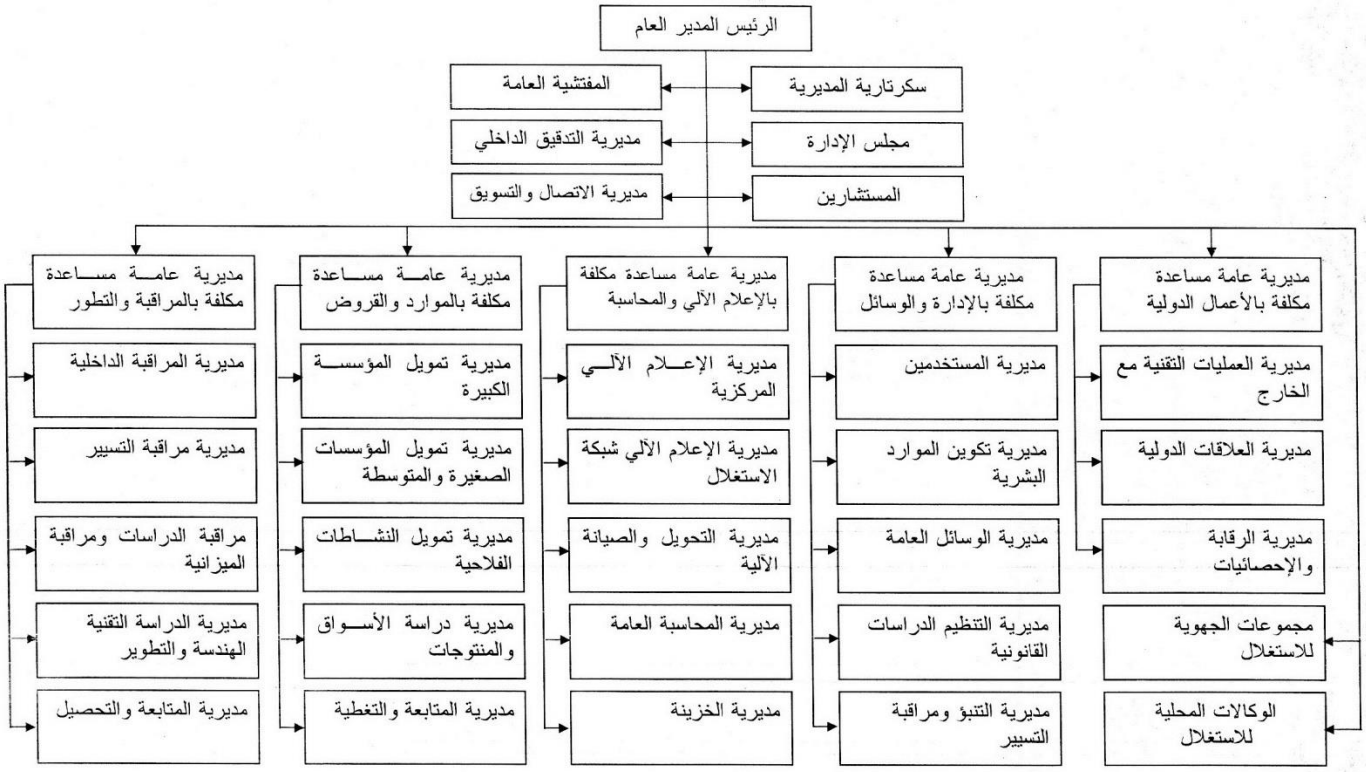

المصدر: من إنجاز الطالب بالاعتماد على وثائق لدى مديرية المحاسبة العامة – الجزائر

الهيكل التنظيمي العام لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (من 1999 إلى 2001)

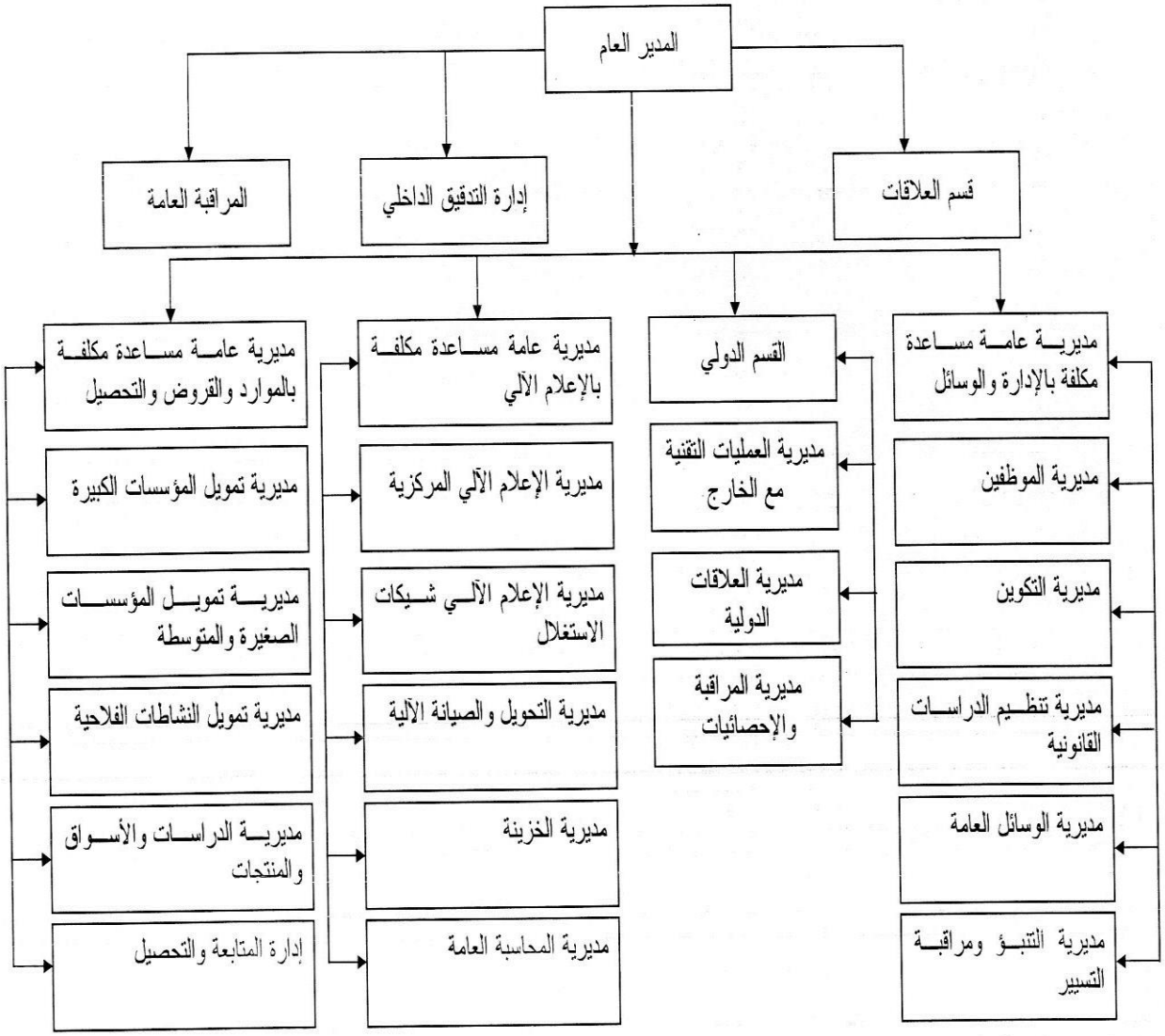

المصدر: وثائق من بنك الفلاحة والتنمية الريفية – وكالة بسكرة

المبحث الثاني :المشاريع التمويلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والضمانات المطلوبة

من أجل ضمان مكانة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بصفة دائمة حددت مديرية البنك مجموعة معينة من التوجيهات، تندرج ضمنها إعادة التمركز الاستراتيجي للبنك وإرجاعه إلى تطوره الأولي، ألا وهو بنك التنمية الفلاحية الريفية وتتضح الخطوط الكبرى بهذه الإستراتيجية في المحاور الإستراتيجية الكبرى للنشاطات في القطاعات المختلفة.

والهدف من إعادة التمركز هو التمويل ومن أولوياته تركيز الجهود على صيغ مناسبة للتمويل .

المطلب الأول: المشاريع التي يمولها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يركز بنك الفلاحة والتنمية الريفية على القطاع الفلاحي ،وعلى تنمية الريف والصيد البحري،حيث هذه القطاعات في أولوياته،الى جانب بعض القطاعات الهامة أيضا مثل الصناعة الغذائية وغيرها[1].

أولا :تمويل البرامج الريفية:

يوجه بنك الفلاحة والتنمية الريفية نشاطه في مجال تمويل التنمية نحو المشاريع التي تدعمها السلطات العمومية ومن بينها:

-القروض الموجهة نحو تشغيل الشباب في القطاعات الإستراتيجية للبنك.

-القروض للخواص الهادفة إلى خلق نشاطات في المناطق الريفية.

-القروض لبناء المساكن الريفية في إطار طلب قابل للتسديد ومدعم من طرف الهيئة الوطنية للسكن والصندوق الوطني للسكن.

-القروض للمهن الحرة.

لقد حددت محاور النشاطات التي يركز عيها البنك تمويله مستقبلا حيث تتمثل هذه المحاور في :

- الصيد والتربية المائية والنشاطات التبعة لها

[1] _ معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية

-صناعة العتاد الفلاحي

-الفلاحة والنشاطات التابعة لها

-مشاريع الصيد البحري

-الصناعات الغذائية الفلاحية

-تسويق وتوزيع المنتجات المرتبطة بالنشاطات الإستراتيجية

-تنمية العالم الريفي خاصة:

*نشاطات الحرفيين الصغار

*السكن الريفي

*المشاريع الاقتصادية المجاورة

*مشاريع الري الصغيرة

*صناعة الخشب والمنتجات الخشبية

*صناعة الأدوات الجلدية

ثانيا :القطاعات التي يمولها بنك الفلاحة والتنمية الريفية :نذكر منها:

1- قطاع الفلاحة والتغذية

2- قطاع الفلاحة (قرض خارج برنامج الدعم الفلاحي)

3- قطاع الفلاحة (قرض متصل بالصندوق الوطني للتنمية الفلاحية والريفية)

4- قطاع الفلاحة (قرض مرتبط بمكافحة التصحر وتنمية السهوب)

5- قطاع الفلاحة (قرض لتطوير مشاريع القرى)

6- قطاع الصيد البحري و البري

أ: الصيد البحري

ويتركز الصيد البحري على استيلاء)سمك أزرق ، تون (...حيث تتميز هذه النشاطات باستغلال المياه البحرية ما يتطلب استعمال قوارب متطابقة.

ب :الصيد البري

يعتني بالنشاطات المماثلة للصيد البحري غير أنها تمارس في المياه العذبة أو المالحة وتشكل بنية الاستغلال العادية.

- **النشاطات التابعة للصيد:**

تتشكل في استثمارات تقع في الأعلى أو في الأسفل بالنسبة لنشاطات الصيد وتمارس في البر .

*كيفية تدخل البنك:

بواسطة الهيات المركزية والجهوية والمحلية،يتدخل البنك في تمويل كل هذه النشاطات الى جانب تلك المتعلقة بالحصول على أدوات الانتاج في حدود الشروط الموضوعة للتمويل.

- **تشخيص الزبائن المستفيدين من التمويل:**

قطاع الصيد البحري

-ممارسو الصيد منذ سنتين

-أصحاب السفن

7-قطاع تربية المائيات:

تعرف تربية المائيات كنشاط يمكن تنفيذه اقامة هيئة تربية يمكن من خلالها الحصول على ترخيص لمساحات ملك الدولة، مائية كانت أم بحرية كما يمكن ممارستها في ملكية خاصة.

- كيفية تدخل البنك:

بواسطة الهيات المركزية والجهوية يتدخل البنك في تمويل كل هذه النشاطات إضافة إلى تلك المتعلقة بالحصول على أدوات الإنتاج في حدود الشروط المتعلقة بالتمويل.

- تشخيص الزبائن المستفيدين من التمويل:

شخصيات مادية أو معنوية ذات المؤهلات المطلوبة في الميدان.

ثالثا : القروض الممنوحة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لسنة 2015 ويمكن تلخيصها بالجدول الموالي

جدول رقم :(14) تقسيمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

نوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	النسبة(%)
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة		
الأشخاص	407779	%59.32
الأشخاص	124923	%18.17
النشاطات	154123	%22.42
المجموع1	686825	%99.92
	المؤسسات الصغيرة والمتوسطة العامة	
الأشخاص	561	%0.08
المجموع2	561	%0.08
المجموع	687386	%100

2-**عدد القروض الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة وضواحيها لسنة 2015** :ويمكن تلخيصها بالجدول الموالي:

جدول رقم :(15) عدد القروض الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة لسنة **2015**

المؤسسات	عدد الملفات	عدد القروض
الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب	**5437**	**7 ,736,937 دج**
ENGEM	**390**	**194,985 دج**
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	**4099**	**7,487,061 دج**

المصدر : وثائق مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية الريفية ، مصلحة القروض

-3عدد الملفات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة لسنة 2015 :ويمكن تلخيصها بالجدول الموالي :

جدول رقم :(16) عدد الملفات الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لوكالة بسكرة لسنة **2015**

المؤسسات ونوع القرض	عدد الملفات
الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب	150ملف
الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة	50 ملف
ENGEM	لا توجد ملفات
قرض رفيق	16ملفات
قرض بيع بالايجار	98ملف
قرض التحدي	204ملفات

المطلب الثاني: الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة، ومن جهة أخرى هي أداة إثبات حق البنك من أجل الحصول على أمواله التي أقرضه بالطريقة القانونية في حالة عدم تسديد الزبائن لديونهم، وتختلف الضمانات باختلاف المشروع وذلك حسب مجاله، وبصفة عامة توجد ضمانات مشتركة تكون مطلوبة دائما تتمثل في[1]:

1-الرهن بأنواعه :ويشمل:

2-إمضاء السند لأمر:

من خلاله يضمن البنك عملية تسديد القرض وفي حالة عدم التسديد يقوم بالحجز على الرهن المقدم

-3التأمين الشامل للمشروع مثل (تأمين العتاد) :

ففي حالة منح القرض لعملية تصدير التمور يشترط البنك وحدة تغليف وغرفة التبريد لضمان سداد القرض.

-البيوت البلاستيكية رهن البيوت والأعمدة الحديدية

-العتاد ويكون رهن العتاد بأنواعه منقول وغير منقول إضافة إلى تقديم ورقة للولاية بطلب رهن السيارة

-البنك الريفي رهن البناء في حد ذاته أو قطعة أرض.

-أسمدة وبذور ويكون بقيام تسديد البنك لثمن هذه الأسمدة للفلاحين عند عجزهم عن شراءها والتي تكون مختارة من طرف المستثمر.

-القروض الاستثمارية والتي يتم تسديدها على المدى الطويل والضمان الذي يمكن تقديمه هو رهن المعدات المستخدمة.

[1] _ معلومات مقدمة من بنك الفلاحة و التنمية الريفية

المطلب الثالث :عملية منح القرض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يمر بنك الفلاحة والتنمية الريفية على مراحل للوصول إلى قرار منح القرض حيث تختلف الإجراءات حسب طبيعة القرض ، ومن الوثائق المطلوبة وتقنيات الدراسة المتبعة.

أولا :المقابلة وطلب القرض

يجب أولا أن يكون للزبون حساب، وإلا فعلية فتح الحساب باسمه قبل أن يطلب القرض،ومن ثم يقوم الزبون بوضع ملف القرض بعد تكوينه في الوكالة المصرفية وعادة ما يكون في الوكالة التي يوجد فيها المشروع أو النشاط مواد تمويله، ولكن هذا ليس شرطا أساسيا .ويتكون ملف القرض من الوثائق التالية:

1-مكونات ملف قرض استثماري :تتمثل في:

-طلب خطي يوضع من خلاله الزبون احتياجاته للقرض

-نسخة لشهادة من السجل التجاري مصادق عليه

-التصريح بالوجود) للضرائب (وهذا ان كان المشروع جديد ،أما في حالة توسيع للمشروع فيطلب من الزبون شهادة عدم الخضوع للضريبة.

-تصريح بالاشتراكات في صندوق لغير أجراء

-قرار بمنح امتياز من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار

-حالة وضعية وتقديرية للأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد

-وثائق خاصة بتقييم موجودات الزبون، بمعنى فاتورة للمعدات الخاصة بالمشروع

-وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لدى البنك ومثال ذلك المحلات التجارية،المعدات الفلاحية وهذا كون المشروع المراد تمويله يتعلق بالتوسيع[75].

[75] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية

2- **مكونات ملف قرض الاستغلال:**

-طلب خطي من طرف الزبون

-نسخة لشهادة من السجل التجاري

-وثيقة تبين حالة العتاد إن وجد

-ميزانيات حقيقية لسنتين أو سنة

-مخطط الخزينة لسنة واحدة

-الوثائق الجبائية

-ميزانية التسيير تضم مجموع تكاليف الاستغلال

ثانيا :دراسة ملف القرض: وتشمل هذه الدراسة ما يلي:

- **تقديم المؤسسة** تستهل هذه الدراسة بجمع المعلومات المتعلقة بالزبون من حيث اسمه، عنوانه، ...
- **الدراسة التقنية للمشروع** نوع النشاط،تاريخ الإنشاء...وتشمل دراسة السوق، برنامج الإنتاج التقديري، قدرة المشروع.
- **الدراسة المادية للمشروع** ويتم تلخيصها بالاطلاع على النسب المالية المحسوبة من خلال معطيات المؤسسة، دراسة الهيكلة المالية، دراسة الخطر.
- **الاستخبارات الائتمانية والزيارات الميدانية** يقوم البنك بالاتصال بالبنوك الأخرى لجمع المعلومات على الزبون كما يقوم مسؤول مختص بالبنك بزيارات لمقر المشروع وكتابة تقرير يضم الجوانب الخاصة بالمشروع.
- **اتخاذ القرار والمتابعة** عند وضع ملف القرض في أيدي مسئولي الوكالة فيصبح محل الدراسة بتقديم :للجنة القروض بالوكالة المتكونة من المدير ورؤساء المصالح ،حيث يأخذ القرار بعد

التشاور ايجابيا أو سلبيا، ويجسد العمل في محضر لجنة القرض بالوكالة الذي يضم قرار اللجنة مع إمضاءات أعضاء اللجنة بالموافقة أو الرفض اذا كان مبلغ القرض في حدود صلاحية الوكالة[76].

إذا تم قبول القرض يبعث تصريح القرض للمديرية الجهوية ثم إلى الوكالة من أجل منح القرض لطالبه أما عند المتابعة للقرض بعد منحه تختلف حسب عدة عوامل كشخصية الزبون ونوع القرض مثلا كأن يطلب البنك ضمانات من الزبون كانخراط المستثمر بصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض الممنوحة.

[76] معلومات مقدمة من بنك الفلاحة والتنمية

خلاصة الفصل:

من خلال هذا الفصل تعرفنا على بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمختلف مديرياته، والمهام التي يقوم بها، وتعرفنا على مكانته المرموقة والتي احتلتها بين مختلف البنوك سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ومساهمته في تمويل القطاع الفلاحي وغيرها مما يجعله نموذجا لغيره من البنوك التجارية الجزائرية، ومحاولة هذا البنك المساهمة بشكل كبير في تجسيد التنمية المحلية والتي تؤدي إلى تحقيق التنمية الوطنية.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال المعطيات النظرية والتطبيقية التي سبق أن تم عرضها وانطلاقا من المشكلة المطروحة للدراسة و التي عايشها الباحث ميدانيا خلال فترة إجراء البحث، حتى وان كانت قصيرة يمكن القول أن للسياسة المالية بالجزائر مكانة بالغة الأهمية تبرز في تمويل مختلف القطاعات والقطاع الفلاحي على وجه الخصوص، هذا ماتم الكشف عليه من خلال هاته الدراسة التي ألقت الضوء عن مجمل برامج السياسات المالية، وهاته الأخيرة تهدف للنهوض بالقطاع الفلاحي نظرا لأهميته الكبيرة والبالغة في أي بلد من البلدان وخاصة الجزائر المتوفرة على جميع الشروط التي تجعلها في ريادة الدول النامية وذلك من خلال الجهود الجبارة التي قامت بها الدولة الجزائرية والمتمثلة في البرامج والإصلاحات، مما أدى إلى زيادة الإنتاج الفلاحي وتوجيه هذه البرامج الاستثمارية للقطاعات الأخرى نحو إنتاج السلع والخدمات ذات الطبيعة الفلاحية.

و نلاحظ أن كل هذه البرامج والسياسات التي مر عليها القطاع الفلاحي في الجزائر جاءت لاستدراك الثغرات السابقة وإعادة تأهيل وتحديث المستثمرات الفلاحية و كذلك تكييف و تحويل أنظمة الإنتاج و تثمين للقطاع الفلاحي إنتاجيا, ونجدان بنك الفلاحة و التنمية الريفية هو احد البنوك التجارية الجزائرية التي تعمل على دعم الاقتصاد الوطني و المساهمة في عملية التنمية داخل التراب الوطني و كذلك في مجال الفلاحة .

أ-نتائج اختبار الفرضيات :

- بناء على الفرضيات المقترحة في الدراسة توصلنا الى ما يلي:
- بالنسبة للفرضية الأولى التي جاء فيها ان قطاع الفلاحة في الجزائر واجه أثناء الاستعمار صعوبات كبيرة نتيجة للسياسات التعسفية للاستعمار الفرنسي اتجاه المجتمع و طبقة الفلاحين ،

يتم قبول الفرضية لأن الاقتصاد الجزائري كان مرتبط بالاقتصاد الفرنسي و كذلك بالنسبة لطبقة الفلاحين التي عانت من سياسة مصادرة الأراضي.

- أما الفرضية الثانية التي مفادها أن المخططات و البرامج أثرت بشكل إيجابي في تطور القطاع الفلاحي ، يتم قبول هذه الفرضية لأن أساس النهوض بالقطاع الفلاحي هو الثورة الزراعية والمخططات والبرامج التنموية.
- أما فيما يخص الفرضية الثالثة التي فيها أن بنك الفلاحة و التنمية الريفية يقوم بتدعيم القطاع الفلاحي من خلال القروض التي يقدمها للفلاحين و نظرا للميزات التي يقدمها القرض لكون الاستثمار في هذا القطاع مكلف جدا و دخل الفلاحين ضعيف .

ب- نتائج الدراسة:

تبين من خلال الدراسة أن الاقتصاد الجزائري عامة مر بمراحل صعبة و للنهوض بالقطاع الفلاحي خاصة تم إتباع برامج و سياسات كان لها أثر ايجابي في تطوير هذا القطاع نتج عنها توسع مساحة الأراضي الصالحة للزراعة وزيادة نسبة القوة العاملة.

- البنك يواجه مخاطر عدم التسديد عند منح القروض
- إلمام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة بسكرة بمجموعة من القوانين والتدابير إلا أن البنك يعتبر تابع للدولة بشكل أو بأخر ونلاحظ أن سلطته لا تطغى على سلطة البنك المركزي.
- القروض الفلاحية ذات أهمية بالغة اقتصاديا واجتماعيا إذا م أحسن استغلالها.
- مازالت الأيادي العاملة في القطاع الفلاحي قليلة
- يتم دراسة أي قرض استثماري فلاحي من طرف BADR على أساس مجموعة من القواعد والتقنيات التي تسمح بتقديم الوضعية المالية والاقتصادية للمؤسسة طالبة القرض .

- بنك الفلاحة والتنمية الريفية يعمل على دفع عجلة التنمية وذلك من خلال منح القروض إلى الزبائن الطالبة للقروض.

ج- التوصيات:

على ضوء النتائج المتوصل إليها والسابقة الذكر يمكننا تقديم الاقتراحات التالية :

- زيادة حجم النفقات العامة المخصصة لتطوير القطاع الفلاحي مع التركيز على زيادة النفقات الاستثمارية المخصصة لهذا القطاع خاصة أن استثمارات القطاع الخاص لا تكفي وحدها لتنمية القطاع الفلاحي نظرا لأن معظم الاستثمارات في القطاع الفلاحي يتطلب أموال كبيرة.
- توفير القروض للفلاحين بدون فوائد أو بشروط ميسرة و يمكن ان توجه هذه القروض إلى محاصيل معينة .
- تشجيع البنوك الخاصة على تطوير و زيادة عملياتها المصرفية و الخدماتية في مجال تنمية القطاع الفلاحي و كذا تنويع القروض الموجهة لهذا القطاع.
- يجب مواكبة التطورات العالمية في المجال البنكي من أجل مواكبة السياسات والتقنيات الحديثة من أجل تقديم أفضل الخدمات
- الاستعمال الجيد لتكنولوجيات الإعلام الآلي في جميع العمليات من أجل تسهيلها وضمان صحتها وربح الوقت

د_أفاق الدراسة :

من النتائج المتوصل إليها خلال هذه الدراسة فتحت أمامنا أفاق و مواضيع لدراسة تعتبر مهمة و يجب النظر إليها و المتمثلة فيما يلي :

- وضع سياسات زراعية واضحة تمكن الفلاح من العمل في إطارها باطمئنان من ناحية الأسعار و الاستيراد و التصدير و الدعم كما يجب ان تكون تلك السياسة مستقرة و مستمرة على الأقل على المدى القصير و المتوسط
- تشجيع استصلاح الأراضي الزراعية بالسهر على توفير مستلزمات ذلك بشروط ميسرة .
- توفير الخبرة و الأيادي المدربة لتنفيذ و إدارة مشروعات التنمية الزراعية لأحداث التغير الكمي و النوعي .
- رفع مستوى الإنتاج بما يوافق و يتوافق مع مصلحة الاقتصاد الوطني و تحسين المستوى المعيشي للعاملين بالقطاع الفلاحي .
- ضرورة توفير الدعم الحكومي لبعض السلع و الاستثمارات.
- تعزيز الاستفادة من البحوث العلمية في مجال الفلاحة و توسيع مراكز التعليم و التكوين الفلاحي عبر مختلف جهات الوطن .

وفي الأخير فان بحثنا هذا لا يتعدى إلا أن يكون محاولة لإثراء واحد من أهم المواضيع، ونتمنا أن نكون قد وفقنا بالإلمام ببعض جوانبه، فان أصبنا فمن الله وحده وان أخطأنا فمن أنفسنا ومن الشيطان.

قائمة الملاحق

BADR

Situation consolidé du financement de micro – crédit

Au : 31/12/2015

Dispositif : **CNAC**

Groupe **R**égional d'**E**xploitation de Biskra / El- Oued

Wilaya de **BISKRA.**

					Agriculture			
	Serv. Divers	**BTP**	**Industrie**	**Artisanat**	**Prest/services**	**Production**	**Pêche**	**Total**
Favorable	62	01	04	06	94	3879	-	4046
Défavorable	21	02	02	02	-	26	-	53

Nbre dossiers déposés	En cours d'étude	Apports promoteurs	PNR (CNAC)	Nbre projets retenus	Coût des projets	Crédits octroyés	création d'emplois
4099	-	134.507	3.180.662	4046	11.099.230	7.784.061	7554

Utilisations (BADR)	Rem. effectués	Mouv. Confiés
111.700	3.231	1.539

Situation consolidé des impayés par secteur d'activité (en milliers DA)

Serv. Divers	B T P	Industrie	Artisanat	Agriculture		Pêche	Total
				Prest/services	Production		
483	2.122	-	720	-	842	-	4.167

BADR

Situation consolidé du financement de micro – crédit

Au : 31/12/2015

Dispositif : **ANGEM**
Groupe **R**égional d'**E**xploitation de Biskra / El- Oued
Wilaya de **BISKRA.**

					Agriculture			
	Serv. Divers	**BTP**	**Industrie**	**Artisanat**	**Prest/services**	**Production**	**Pêche**	**Total**
Favorable	45	-	01	32	2	287	-	367
Défavorable	06	-	-	03	-	14	-	23

Nbre dossiers déposés	En cours d'étude	Apports promoteurs	PNR (ANGEM)	Nbre projets retenus	Coût des projets	Crédits octroyés	création d'emplois
390	-	3.355	79.493	367	277.833	194.985	622

Utilisations (BADR)	Rem. effectués	Mouv. Confiés
102	-	-

Situation consolidé des impayés par secteur d'activité (en milliers DA)

Serv. Divers	B T P	Industrie	Artisanat	Agriculture		Pêche	Total
				Prest/services	Production		
-	-	-	-	-	-	-	-

BANQUE DE L'AGRICULTURE ET DU DEVELOPPEMENT RURAL
DIRECTION DES FINANCEMENTS SPECIFIQUES

ETAT CONSOLIDE DE FINANCEMENT PAR CREDIT – BAIL (LEASING) AU : 31/12/2015
ETAT N° 01
CATÉGORIE AGRICULTEUR WILAYA DE BISKRA

Type de Matériels								En milliers DA			
Nbre de dossiers déposés	Nbre de dossiers favorable	Nbre de dossiers Défavorables	Dossiers en cours d'étude	Tracteur	Moissonneuse batteuses	Matériel d'accom	Autres matériel	Apports promoteurs (1er loyer)	Mts de la subvention (MADR)	Mts du financement. BADR	Coût des projets
98	**96**	**02**	**-**	**117**	**40**	**353**	**-**	**20.147.583**	**380.695.883**	**387.720.250**	**788.563.716**

ETAT CONSOLIDE DE FINANCEMENT DU MATERIEL AVEC PAYEMENT CASH
ETAT N°2

Type de matériels			En milliers DA			
Nbre de Tracteurs	Nbre de moissonneuses batteuses	Nbre du matériel d'accompagne	Montant global des matériels livrés	Montant de la commission de gestion du dossier 1%	Montant de la subvention (MADR)	Apport promoteur
	N	**E**	**A**	**N**	**T**	

ETAT N°3

En milliers DA

Mts crédit octroyés	Mts utilisés	Mts des remboursements des loyers	Mts des impayés	Encours crédit bail	Recettes confiées	Mts de TVA à récupérées	Mts des bonifications	Montant des frais d'étude du dosiser
374.200.501	**185.643.641**	**-**	**-**	**-**	**-**	**36.290.640**	**-**	**980.000.00**

N.B : Nbre Moissonneuses- Batteuses financées = 39

Situation consolidé du financement de micro – crédit

Au : 31/12/2015

Dispositif : **ANSEJ**
Groupe **R**égional d'**E**xploitation de Biskra / El- Oued
Wilaya de **BISKRA.**

					Agriculture			
	Serv. Divers	**BTP**	**Industrie**	**Artisanat**	Prest/services	Production	**Pêche**	**Total**
Favorable	261	23	41	36	256	3811	-	4428
Défavorable	482	87	100	100	-	240	-	1009

Nbre dossiers déposés	En cours d'étude	Apports promoteurs	PNR (ANSEJ)	Nbre projets retenus	Coût des projets	Crédits octroyés	création d'emplois
5437	/	265.943	3.094.875	4428	11.097.755	7.736.937	1036

Utilisations (BADR)	Rem. effectués	Mouv. Confiés
484.446	109.929	45.176

Situation consolidé des impayés par secteur d'activité (en milliers DA)

Serv. Divers	B T P	Industrie	Artisanat	Agriculture		Pêche	Total
				Prest/services	Production		
46.632	6.275	6.950	9.726	3.097	45.287	-	117.967

ملحق رقم (05)

إجراءات جديدة لإبعاد مبددي أموال الدعم وتحفيزات للمستثمرين

1200 مليار سنتيم أنفقتها صناديق الدعم لإنشاء 9700 مستثمرة فلاحية ببسكرة

كشفت عمليات التطهير العمومية لملفات الاستثمار في القطاع الفلاحي والتي شملت 15 ألف ملف ببسكرة، عن وجود حوالي 9700 مستثمرة فلاحية حقيقية تنشط اليوم بصفة فعلية بالميدان في مختلف الشعب بقيمة مالية تمويلية استفاد منها أصحاب هذه الملفات تجاوزت 1200 مليار سنتيم.

وأشارت أمس مصالح قطاع الفلاحة ببسكرة خلال افتتاح أيام التوجيه وترقية الاستثمار الفلاحي على مستوى الولاية بمشاركة كل من غرفة الفلاحة ومشتلة المؤسسات . محضنة بسكرة ، إلى وجود عدد من المشاريع الاستثمارية في الصناعة الغذائية التحويلية بالتعاون مع مختلف الهيئات والمصالح، حيث أضحت هذه المستثمرات عامل فعال في الإنتاج الفلاحي المتنوع بالمنطقة. وفي السياق، أظهرت عمليات التطهير العمومية وجود ما بين 3 إلى 4 بالمائة من إجمالي ملفات الاستثمار الفلاحي المطهر التي لم تجسد بصفة كاملة أو تجسدت بصفة جزئية فقط رغم استفادة أصحابها من الدعم المالي لأجل استحداث مشاريع استثمارية فلاحية. وترجع أسباب التأخر حسب ذات المصالح إلى مشكل مياه السقي وضعفها ونقص اليد العاملة، في وقت ألغى العديد من هؤلاء استثماراتهم وآخرون تخلوا عن فكرة الاستثمار الفلاحية وجود طلب متواصل على الاستثمار الفلاحي، حيث تم مؤخرا تسليم 82 شهادة إثبات لإنشاء المشاريع المطلوب دعمها فيما يخص مستثمرات في شعب الخضروات، التمور، اللحوم البيضاء، الحبوب والأعلاف، الزيتون، السقي، وهذا من بين 113 ملف طلب مودع ضمن الاستفادة من إجراءات تحفيزية للاستثمار وفق الإستراتيجية الوطنية ومخطط عمل وزارة الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري المحدد بآفاق 2019 بإنشاء مشاريع مندمجة. وفي سياق مواز كشفت مصادر الشروق عن استحداث إجراءات جديدة من شأنها إبعاد المبددين لأموال الدعم والمرافقة ، فيما أفادت المعطيات الرسمية حول الاستثمار الفلاحي بأن الأوعية العقارية الفلاحية من الفئة التي تفوق مساحتها 10 هكتارات المبرمج تسخيرها للاستغلال الاستثماري الكبير وصلت أكثر من 21 ألف هكتار، عبر 14 محيط على مستوى 10 بلديات، ومنها ما هو مسجل للدراسة، وأخرى لم تستحضر قوائم المستفيدين منها بعد.

أما بالنسبة للأوعية العقارية الموجهة للاستثمارات الصغيرة الموجهة في العموم للشباب والتي تبلغ مساحتها أقل من 10 هكتار، فقد بلغت المساحة الإجمالية لها بالولاية حوالي 37 ألف هكتار معدة للاستثمارات الصغيرة، وأشارت ذات المصادر إلى أن القطع الأرضية الجاهزة والمقترحة للتوزيع تمثل 3270قطعة أرضية فلاحية اكتملت دراستها، فيما لم تحدد بعد قوائم المستفيدين منها في 15 بلدية ، وأشارت المصالح الفلاحية أن المحيطات الفلاحية المنشئة ضمن مشاريع سابقة بلغت 14 محيط فلاحي متوزع بالولاية.

مراد.ب

قائمة الأشكال والجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1	المبالغ المالية التي وزعت خلال برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على القطاعات العمومية.	22
2	نتائج برنامج الإنعاش الاقتصادي وأهم المؤشرات الاقتصادية	23
3	أهم المؤشرات الاجتماعية خلال الفترة من 2000-2004	25
4	نسبة النفقات الصحية المدروسة بالنسبة للناتج الداخلي الخام	25
5	البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي للفترة 2005-2009	26
6	تطور الاحتياطي النقدي	28
7	مناصب الشغل المستحدثة خلال الفترة .2005-2009	29
8	تطورات هياكل الصحة العمومية	30
9	تطور الانجازات المادية لقطاع التربية	30
10	.الأغلفة المالية لبعض القطاعات ذات الصلة بالتنمية البشرية	32
11	توزيع الأراضي القابلة للزراعة في الجزائر	36
12	توزيع الأراضي الصالحة للزراعة في الجزائر	37
13	تقسيمات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	66
14	القروض الممولة من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية لولاية بسكرة سنة 2015	67
15	عدد الملفات الممولة من طرف بنك الفلاحة و التنمية الريفية لولاية بسكرة لسنة 2015	67

قائمة المراجع

أولا: باللغة العربية:

- الكتب:

1- أبو حمد، رضا صاحب.أراء الإمام علي عليه السلام في السياسة المالية اضاءات السيرة، (جامعة الكوفة، كلية الدارة والاقتصاد)، (د.س.ن).

2- أحمد حشيش، عادل . أساسيات المالية العامة، (الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية)، 1996.

3- البطريق، يونس احمد .السياسات الدولية في المالية العامة، الدار البيضاء، مصر 1998.

4- النمري، خلف بن صالح .دور الزراعة في تحريك التنمية الصناعية، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع)، 1999 .

5- الحاج، طارق .المالية العامة، (عمان: دار الصفا للنشر والتوزيع)، 2009.

6- الجمل، هشام مصطفى . دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الاجتماعية: بين النظام المالي المعاصر دراسة مقارنة (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي)، 2007.

7- الطوابي، محمد حلمي .أثر السياسات المالية الشرعية: في تحقيق التوازن المالي العام في الدول الحديثة دراسة مقارنة، (الإسكندرية: دار الفكر الجامعي)، 2007.

8- الشرفات، علي جدوع .مبادئ الاقتصاد الزراعي، (الأردن: دار عمران للنشر والتوزيع)، 2010.

9- بلال، خزار ."السياسة الزراعية وآفاق تحقيق الامن الغذائي في الجزائر"، رسالة الماجيستر،(جامعة باتنة: كلية العلوم الاقتصادية، تخصص مالية وبنوك)، 2012.

10- تومي، عبد الرحمن .الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، (الجزائر: دار الخلدونية للنشر والتوزيع) ،2011.

11- جمال، لعمارة .أساسيات الموازنة العامة: المفاهيم والقواعد والمراحل والاتجاهات الحديثة، (مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع)، 2004.

12- حميدات، محمود .مدخل للتحليل النقدي(الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، 2005.

13- خباب، عبد الله .السياسات في اقتصاد المالية العامة، (الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة للنشر والتوزيع) 2009.

14- خليل الهمزاوي، محمد كمال .اقتصاديات الائتمان المصرفي، ط2، منشأة المعارف، 2000.

15- دي تانسي، ستيفن .علم السياسة الأسس، تر: رشا جمال، (بيروت: الشبكة العربية للأبحاث والنشر)، 2012.

16- دي فرجيه، موريس . مدخل الى علم السياسة، تر: جمال الاتاسي وسامي ألدروبي، (بيروت: المركز الثقافي العربي)، 2009.

17- عبد الحميد، عبد المطلب . اقتصاديات المالية العامة، (القاهرة: دار الجامعة)، 2005

18- عبد العزيز عثمان، سعيد .اقتصاديات المشروعات العامة بين النظرية والتطبيق، (الإسكندرية: الدار الجامعية) 2000.

19- عبد المولى، السيد .المالية العامة، (القاهرة: دار الفكر العربي)، 1978.

20- غنيم، احمد . الاعتماد المستندي والتحصيل المستندي، ط 6 ، (القاهرة:دار المعرفة العلمية)، 1998.

21- فوزي، عبد المنعم .المالية العامة والسياسات المالية، (بيروت لبنان: دار النهضة العربية للطباعة والنشر) ، 2000.

22- كاظم الدعمي، عباس .السياسات النقدية و المالية وأداء سوق الأوراق المالية، (عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع)،2010.

23- لطرش،الطاهر . تقنيات البنوك، (الجزائر: الساحة المركزية، بن عكنون) ، (د س ن).

24- لعشب محفوظ، القانون المصرفي، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية) ، 2001.

25- محمد عبد العزيز عجمية، الموارد الاقتصادية،(مصر:دار الفجر للنشر والتوزيع)، 1983.

26- مصباح، عامر . العلوم السياسة والعلاقات الدولية، (الجزائر: المكتبة الجزائرية بود واو) ،2005.

27- مصطفى، حسين . المالية العامة، (الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية)، 1992.

28- نافعة، حسن .مبادئ العلوم السياسية. (القاهرة: مكتبة الشروق الدولية)، 2002.

ثانيا: الدوريات:

- **المجلات:**

1- العربي، محمد ساكر ."الفلاحة والأمن الغذائي في الجزائر"، المجلة الجزائرية للعلوم الاقتصادية والسياسية، العدد1 ،الجزء39 الجزائر، 2001 .

2- بوحفص، حاكمي .الإصلاحات والنمو الاقتصادي فى شمال إفريقيا دراسة مقارنة بين الجزائر، المغرب، تونس" ، مجلة شمال افريقيا، العدد10، 2011.

3- أحمد، باشي ."القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح"، مجلة الباحث، العدد 2، 2003.

4- ادبب منذر، رنا ."مفهوم الضريبة: تعريفها وأشكالها"، دبلوم الدراسات العليا (جامعة دمشق: كلية الهندسة المدنية، قسم: الهندسة والإنشاء)، 2006.

5- مبروكي، الطاهر ."الامن الغذائي في المغرب، مجلة الباحث، العدد 9، جامعة ورقلة ، 2011.

ثالثا: الدراسات الغير منشورة:

- **المذكرات:**

1- سالكي، سعاد ." دور السياسة المالية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: دراسة بعض دول المغرب العربي"، رسالة الماجستير (جامعة أبي بكر بلقا يد تلمسان: كلية العلوم الاقتصادية والتسيير تخصص: التسيير الدولي للمؤسسات)، 2011.

2- سعد الله، داود ." أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2000-2010"، رسالة الماجيستر، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، تخصص :التحليل الاقتصادي) ،2012.

3- عياش، خديجة . "سياسة التنمية الفلاحية بالجزائر :دراسة حالة المخطط الوطني للتنمية الفلاحية 2007/2000" رسالة الماجستير كلية العلوم السياسية ، تخصص تنظيم سياسي وإداري، والإعلام) ، 2010-2011.

4- فاضل، عبد القادر . "القطاع الزراعي في الجزائر: استراتيجية وآفاق التعامل مع عملية الانضمام للمنظمة العالمية للزراعة"، أطروحة دكتوراه، (جامعة الجزائر:كلية الزراعة قسم، 2007.

5- فيصل، كتافي .السياسة العامة الاقتصادية وتأثيرها على الاستقرار السياسي دراسة حالة الجزائر، مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص سياسات عامة وإدارة محلية، جامعة محمد خيضر: كلية السياسية، 2015/2014.

6- معمري، عربية ."مراقبة تنفيذ الميزانية العمومية: دراسة حالة خزينة بلدية والقطاع الصحي لسيدي عقبة"، رسالة الماستر (جامعة محمد خيضر بسكرة: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير)، 2010.

7- عربي، فوزية ."الزراعة الجزائرية بين الاكتفاء والتبعية"، أطروحة دكتوراه ،(بجامعة قسنطينة: كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم الاقتصاد)، 2008.

8- إيمان، معوش . نسيمة، بورحلة .واقع التمويل المصرفي للقطاع الفلاحي في الجزائر: دراسة حالة تمويل مشروع استثماري من طرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية عين بسام، رسالة الماستر (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، تخص اقتصاديات المالية والبنوك)، 2014-2015

9- محمد ،اريا الله ."السياسة المالية ودورها في تفعيل الاستثمار: حالة الجزائر"، رسالة الماجستير، (جامعة الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية، تخصص: التحليل الاقتصادي).2011 .

- **الملتقيات:**

1- صالحي ، ناجية . مخنان، فتيبحة. " اثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2014/2001) "، مداخلة بعنوان (أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار الاستثمارات العامة وانعكاساتها

على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة مابين 2014/2001، دامعة سطيف، 12/11 مارس 2013.

2- حذيفة، عمر . "دور القطاع الزراعي في امتصاص البطالة في الجزائر: استراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة والتنمية المستدامة، مداخلة في ملتقى دولي (جامعة المسيلة:كلية العلوم القتصادية وعلوم التسيير) 15-16 نوفمبر 2011.

- **المقابلات**

1- المقابلة الشخصية مع موظف في بنك البدر وكالة بسكرة في 18 افريل 2016 على الساعة 14.30

2- المقابلة الشخصية مع موظف في مديرية الفلاحة لولاية بسكرة في 20أفريل 2016 على الساعة 09:00

- **التقارير**

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.

2- الكتاب السنوي للإحصاءات الزراعية العربية، المنظمة العربية للتنمية الزراعية، الخرطوم، 2012.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ العمل الوطني فى مجال الحكومة، الجزائر نوفمبر ،2008.

- **باللغة الأجنبية:**

1- Algerien.CNES, rapport sur le conjoncture , économique et sociale de l'année 2001.
2- Slimane badrani, l'agriculture algérienne depuis 1966, opu ,Alger,1981.

الفهرس

مقدمة.....

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة.....10.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية.....11

المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية.....11

المطلب الثاني:أنواع السياسة المالية.....17

المطلب الثالث:أهداف السياسة المالية.....19

المطلب الرابع:أدوات السياسة المالية.....20

المبحث الثاني: مفهوم القطاع الفلاحي.....25

المطلب الأول:تعريف القطاع الفلاحي.....25

المطلب الثاني: أهمية القطاع الفلاحي.....27

المطلب الثالث: مقومات القطاع الفلاحي.....28

خلاصة الفصل 31

الفصل الثاني: واقع السياسة المالية والقطاع الفلاحي الجزائري.....34

المبحث الأول: السياسات المالية المنتهجة من طرف الجزائر من 2001 الى 2014.....35

المطلب الأول: برنامج دعم الانعاش الاقتصادي 2001-2004.....36

المطلب الثاني: برنامج سياسة النمو 2005-2009.....41

المطلب الثالث: برنامج التنمية الخماسي 2009-2014.....47

المبحث الثاني:واقع القطاع الفلاحي الجزائري.....50

المطلب الاول: أهمية القطاع الفلاحي الجزائري.....50

المطلب الثاني: مقومات القطاع الفلاحي الجزائري.....52

المطلب الثالث: مشاكل القطاع الفلاحي الجزائري.....57

المبحث الثالث: مؤسسات وطرق تمويل القطاع الفلاحي.....63
المطلب الأول: مؤسسات تمويل القطاع الفلاحي.....63
المطلب الثاني: طرق التمويل الفلاحي.....67
المطلب الثالث: المشاكل التي يواجهها التمويل وبعض الحلول.....69
خلاصة الفصل.....71
الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية 73
المبحث الأول :تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة بسكرة 74
المطلب الأول: نشأة وتعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR.....74
المطلب الثاني: وظائف وأهداف وخدمات بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....77
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي لبنك BADRبسكرة.....81
المبحث الثاني: المشاريع التمويلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية والضمانات المطلوبة.....86
المطلب الأول: المشاريع التي يمولها بنك الفلاحة والتنمية الريفية 86
المطلب الثاني: الضمانات التي يطلبها بنك الفلاحة والتنمية الريفية 91
المطلب الثالث: عملية منح القروض في بنك الفلاحة والتنمية الريفية..... 92
خلاصة الفصل.....95
الخاتمة 97
قائمة المراجع والمصادر.....107
قائمة الجداول.....113
قائمة الملاحق.....115
فهرس المحتويات.....120